



اقتصادنا.. تحديات وآمال



انعكاسات الزخم الاقتصادي ما تزال غير ملموسة بالدرجة الكافية على المواطن

لا أحد يُنكر الزخم الذي يكتسبه اقتصادنا الوطني عامًا وراء عام، وما يُحقّقه من مُنجزات على صعيد الاقتصاد الكلي من نمو في الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي واستقرار معدلات التضخم، وغيرها من المؤشرات، علاوة على التحسّن الواضح في المالية العامة مع نجاح خطة التوازن المالي في ضبط الإنفاق العام وزيادة الإيرادات وخفض العجز المالي، والذي تحوّل إلى فائض مالي خلال السنتين الماليتين الأخيرتين، مع تقديرات مواصلّة تحقيق هذا الفائض المالي في الموازنة العامة للدولة للعام الجاري ٢٠٢٥.

لكن في المقابل، فإنّ انعكاسات هذا الزخم الاقتصادي على معيشة المواطن ما تزال غير ملموسة بالدرجة الكافية، ما يؤكّد أنّ مُثمة خلل يواجه النموذج الاقتصادي والتنموي الذي نسّر عليه، ليس فقط من حيث تأثيراته على الحياة اليومية للمواطن، ولكن أيضًا فيما يتعلق بمعدلات نمو بعض المؤشرات، وفي مُقدمتها مؤشر الباحثين عن عمل الذي ما يزال يُراوح مكانه، فأعداد الباحثين عن عمل ما تزال مُرتفعة، وما يتم توفيره من وظائف كل عام لا يتماشى أبدًا مع العدد المتزايد من الخريجين، أضف إلى ذلك أعداد المُسرّحين من أعمالهم، وإن كانوا لا يمثلون عددًا كبيرًا، لكنهم يضيفون إلى العدد الإجمالي للعاطلين عن العمل، وهو المسمى الذي يجب أن نستخدمه بكل واقعية.

نقول ذلك، وقد شهدنا خلال الأسبوع الماضي إطلاق حزم من المشاريع العقارية والسياحية العملاقة، والتي تستقطب استثمارات بأكثر من ٢,٣ مليار ريال، تتضمن إنشاء مُدن ذكية ومشروعات عقارية وسياحية، يُنفّذها أكبر المطورين العقاريين على مستوى الشرق الأوسط، ومن المُؤكّد أنّ هذه المشاريع ستُضخّ دماءً جديدة في شرايين اقتصادنا الوطني، وستعمل على توفير المزيد من فرص العمل للشباب، وستُحدث انتعاشة مأمولة،

يتضمنه من منتجات تُلبّي احتياجات الأفراد، سواء من الوحدات السكنية أو الترفيهية. لقد كتبنا كثيرًا عن ضرورة تحقيق التنمية السياحية في الجبل الأخضر، وأهمية تحويل هذه الجبّة الخضراء إلى منتجعات سياحية ومجمعات سكنية مُتكاملة، لكي تُحقّق التنمية المُستدامة والشاملة، ويستفيد أبناء الجبل الأخضر من هذه التنمية، في صور عدّة.

ومثل هذه المشاريع لا تخدم جهود التنمية وحسب؛ بل إنها تفتح الباب أمام جذب المزيد من الاستثمارات، وتنويع المشاريع، والعمل على التوجه نحو نموذج أكثر تطورًا واستدامة في التنمية السياحية والعقارية؛ الأمر الذي سيعود بالنفع على اقتصادنا الوطني، ويخلق المزيد من فرص العمل، ويضمن توسعة القاعدة الاقتصادية للقطاع الخاص.

ونظرًا لأنّ الاقتصاد يعمل وفق تأثير «الدوائر المترابطة» التي تتأثر ببعضها البعض، فمن الضروري العمل على مواجهة التحديات التي تواجهه تمكّن القطاع الخاص، مثل: تبسيط الإجراءات وإتاحة التمويل منخفض التكلفة عبر طرح حلول تمويلية بأسعار فائدة لا تتعدى ٢٪، حتى يتمكن هذا القطاع الحيوي من النهوض بمسؤولياته في بناء الوطن وخلق فرص العمل للشباب، وهي القضية الأكثر إلحاحًا؛ إذ إنه رغم ما أطلقه البنك المركزي العُماني، مشكورًا، من مبادرات طموحة، إلّا أنّ القطاع الخاص يترقّب المزيد من التفاصيل والآليات للاستفادة من هذه المبادرات الطموحة، والتي تعوّل عليها الشركات كثيرًا من أجل تحقيق الانتعاشة المأمولة.

ومن بين الحلول التي نأمل اتخاذها لإنعاش الاقتصاد، ضرورة مواصلّة زيادة رأس مال بنك التنمية؛ حيث إن الزيادة التي شهدتها خلال العام الماضي، يجب أن تتبعا زيادات



مشروعات التطوير العقاري والسياحي تفتح الباب أمام مزيد من الاستثمارات النوعية

من خلال تبني مفهوم مُغاير للعمل، يقوم على تقديس قيمة العمل، وترسيخ المهنية والجودة في كل تفاصيل أعمالنا. كما أسدي النصح إلى أصحاب الأعمال- وتحديداً المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- بأنّ يتعدوا عن ثقافة العمل الربعي الذي لا مجهود فيه، وأنّ يتجهوا إلى العمل القائم على العطاء اليومي والإنتاجية، وهذا يتطلب الكف عن تمجيد التفكير السلبي والاتكالية، كما يجب على أصحاب المشاريع أن يبتعدوا عن المظاهر والشكليات والزخرفة التي لا تُضيف لمعنى الحياة أي جديد.

وفي هذا السياق، ومن موقعي في عالم الإعلام، أؤكد أنّ لوسائل الإعلام دور فاعل للغاية في إبراز قصص النجاح التي تقوم على الجدية والمثابرة في العمل، ولنا مثال بتجربة شباب نزوى في تطوير «حارة العقر» وتحويلها من خرابات إلى نقاط جذب سياحي، وفرص عمل للشباب، ونأمل أن تكون نموذجًا يُحتذى به في تطوير المواقع التراثية والاستفادة منها في تحقيق عائد اقتصادي مُجدٍ في مختلف الولايات.

وعندما نتحدث عن الولايات والمُحافظات، لا بدّ من الإشارة إلى أدوار المُحافظين في إدارة الملف الاقتصادي وتطوير اقتصاد المُحافظات بما يُلبّي الطموحات؛ حيث إنّ كل محافظة تتمتع بميزة تنافسية، ما يُسهّم في خلق التكامل الاقتصادي بين المُحافظات.

وفي هذا الإطار، لا بدّ من بذل كل الجهود من أجل التخلص من البيروقراطية، والتركيز على الإنجاز الحقيقي، وأن يخرج المسؤولين من مكاتبهم وينتقلون إلى أرض الواقع لمُتابعة أنشطة مؤسساتهم التي يُديرونها، خاصّةً وأننا نُعاني من تضخم الإجراءات الإدارية على حساب الإنجاز.

وعلى صعيد التعاون الدولي، نؤكد مُجددًا أنّ الدبلوماسية الاقتصادية التي يقودها حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن

تُسهّم في تذليل عقبات التمويل وإتاحته أمام أكبر عدد ممكن من المستثمرين، وأداء دوره الوطني كمُموّل للمشاريع التنموية. كما يتعين العمل على تحديث التشريعات بصفة مستمرة، لضمان مواكبتها للمتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية، والتي بدأت تؤثر على اقتصادنا، دون أن يكون لنا أي علاقة بها. ولا شك كذلك أنّ أي قرار اتُخذ خلال الفترة الأخيرة، لم يخدم الصالح العام ولا بيئة الاستثمار، يجب التراجع عنه فورًا، والبحث عن حلول بديلة، لا سيما القرارات الشعبية التي لم تهدف إلّا إلى إلقاء مزيد من الأعباء على القطاع الخاص، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي أجزم أنّها إذا ما كانت مُستعدة بالدرجة الكافية لتوظيف الباحثين لسارعت إلى ذلك دون تردد.

وهنا، أهتمّس في أذن الشباب وكذلك المسؤولين، بأهمية تغيير ثقافة العمل،

لا بد من التخلي عن ثقافة العمل الربعي والاتكالية وتمجيد السلبية والتوجه نحو الإنتاجية والإنجاز

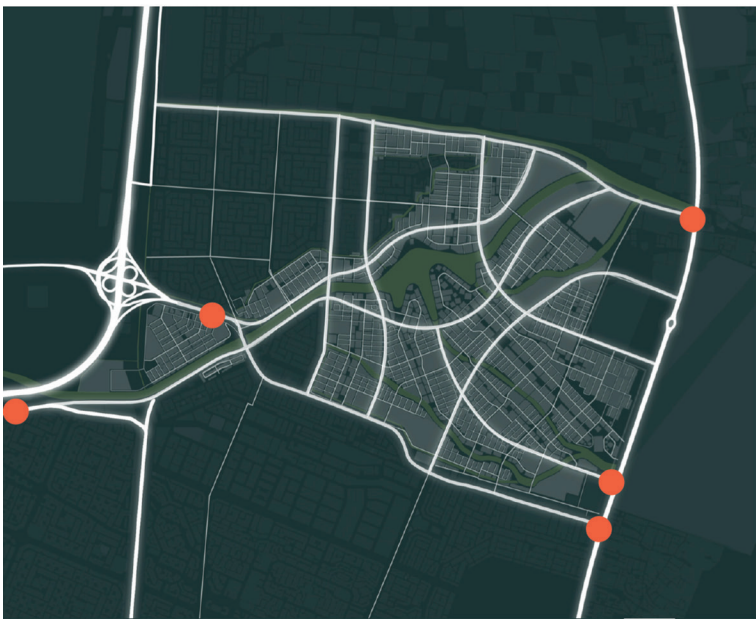
طارق المُعظم- حفظه الله ورعاه- تُحقّق نجاحات غير مسبوقة، لكن في الوقت نفسه على الوزارات المعنية الاستفادة من مذكرات التفاهم واتفاقيات التعاون التي توقعها مع مختلف الدول، وكذلك الحال بالنسبة للتحالفات الاقتصادية الدولية، من خلال تعزيز التعاون مع عدد من المجموعات والتحالفات الدولية، مثل مجموعة آسيان، و«بريكس» وغيرها، لتعميق الأداء الاقتصادي.

ويبقى القول.. إنّ مواجهة التحديات ضرورة وطنية، تستلزم تكاتف الجهود والسعي الحثيث من أجل تنفيذ مُستهدفات رؤية «عمّان ٢٠٤٠»، وذلك يتطلب إرادة صلبة وجدية في العمل، من أجل بناء اقتصادنا، خاصة وأنّه صغير نسبيًا، ما يعني وجود فرص هائلة من أجل التطوير والنهوض الحقيقي به، لضمان تنوّعه واستدامته.

SULTAN HAITHAM CITY



مدينة السلطان هيثم



إعلان عن طرح مناقصة Tender Announcement

حزمة العمل Work Package 12

تشمل الأعمال إنشاء الطرق الداخلية والخارجية الأساسية تربط بين (طريق مسقط السريع وطريق السلطان قابوس) ، وشبكات المرافق، والبنية التحتية الهيكلية الرئيسية مثل الجسور، والطرق العلوية، والأنفاق، ومباني المرافق، وأنظمة تصريف مياه الأمطار، والمجاري المائية.

Works include the construction of primary and external connectivity roads (Muscat Expressway and Sultan Qaboos Road), utility networks, and key structural infrastructure such as bridges, flyovers, underpasses, utility buildings, storm water systems, culverts, and wadi channels.



وجهة عالمية متكاملة تتميز بالمناخ المعتدل والخدمات المتنوعة

الرئيسي لـ «الرؤية»: مشروع «الجبل العالي» نقلة نوعية في تاريخ الاستثمارات العقارية والسياحية بعمان

الرؤية - سارة العبرية

أكد حسن بن علي الرئيسي مدير مشروع الجبل العالي، أن المشروع يمثل نقلة نوعية في قطاع السياحة والاستثمار العقاري بسلطنة عُمان وليس فقط في محافظ الداخلية، مشيراً إلى الأثر الإيجابي الكبير الذي سيرتبه على السوق العقاري والقطاع السياحي، من خلال خلق وجهة عالمية متكاملة تتميز بالمناخ المعتدل والخدمات المتنوعة التي تلبي احتياجات جميع فئات المجتمع. وقال الرئيسي- في حوار خاص مع «الرؤية»- إن من المتوقع أن يكون لهذا المشروع تأثير إيجابي كبير، خاصة وأن التملك العقاري في ولاية الجبل الأخضر كان محدوداً في السابق، لافتاً إلى أن هذا المشروع يفتح هذه الفرصة أمام الجميع من مواطنين وأجانب، وسيكون لذلك أثر إيجابي على السوق العقاري، لا سيما في تطوير مشاريع سياحية ذات تخطيط متكامل، تشمل كافة الخدمات والمرافق في موقع واحد؛ حيث تكمن فكرة المشروع في خلق وجهة عالمية وسياحية على أرض عُمان.

مقومات المشروع

وأضاف أن ما يُميّز موقع المشروع اعتدال المناخ على مدار العام، إضافة إلى الهدوء والسكينة، إلى جانب التجارب التراثية والزراعية التي تُعزّز مقومات المشروع، مشيراً إلى أن الشركة تسعى لاستغلال التضاريس والأنشطة الريعية المتنوعة التي يمكن تنفيذها من خلال هذه المشاريع. وحول خطة تنفيذ مشروع الجبل العالي، كشف الرئيسي أنه من المقرر البدء في تنفيذه مطلع عام ٢٠٢٦؛ حيث تستغرق المرحلة الأولى حوالي ٥ سنوات، تليها المرحلتان الثانية والثالثة لمدة ٧ سنوات إضافية، وبذلك سيتم الانتهاء من المشروع كاملاً خلال ١٢ سنة، بما يتوافق مع مستهدفات وزارة

تلفريك سياحي

وفيما يخص العوامل التي جعلت محافظة جنوب الباطنة الخيار المثالي لربطها بتلفريك سياحي مع المشروع، أوضح الرئيسي أن المشروع يمتد بين ٥ و ٣٠ نجوم؛ حيث يركز كل فندق على تجربة مختلفة، ومن فنادق ٥ نجوم على سبيل المثال فندق «ذا هايف» سيركز على الفعاليات العالمية والمؤتمرات وزيارات رؤساء الدول، وفندق آخر يختص بالصحة والاستجمام، إضافة إلى فندق على حافة الجبل للعائلات مع خيارات متنوعة من الغرف، كما يشمل المشروع فنادق بيئية ومناطق تخيم، مع الحرص على توفير وحدات تناسب جميع فئات المجتمع.

اتصال مباشر سابقاً بين ولايات الجبل الأخضر والرساتق والعوالي، لافتاً إلى أنه مع تنفيذ المشروع ستكون هناك إمكانية للوصول إلى الجبل العالي «خلال ٨ دقائق». وتحدث الرئيسي عن الاستدامة، وقال: «نسعى بحلول عام ٢٠٤٠ إلى استخدام متكامل للطاقة المتجددة، مع الاستفادة من هذه الطاقة في مشاريع أخرى ضمن متطلبات المشروع، كما نركز على الاقتصاد الدائري من خلال استخدام المنتجات المحلية، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المواد الغذائية كالخضراوات والفواكه المزروعة في الموقع؛ لاستخدامها في الفنادق والمناطق السكنية.

خارطة السياحة العالمية

ومع تزايد الاهتمام بالمناطق الجبلية كوجهات سياحية ودور مشروع «الجبل العالي» في تعزيز مكانة السلطنة على خارطة السياحة العالمية، قال الرئيسي: «الوجهات السياحية الجبلية في الشرق الأوسط لم تُستغل بالشكل الأمثل، وهناك العديد من المناطق التي يمكن تطويرها لتعزيز السياحة المحلية والدولية، ولكن لأهمية الجبل الأخضر للسلطنة وللعُمانيين وللخليجيين، نعتقد أن هذا المشروع سيحقق نجاحاً كبيراً؛ حيث إن اعتدال المناخ والسكون يميزان المنطقة؛ مما يجعله خياراً فريداً مقارنة بالمدن الكبيرة، ونطمح أن يصبح المشروع وجهة عالمية، وفودج لوجهات أخرى مستقلة وتنفيذ مشاريع مماثلة في جبال ظفار، وأن يكون الإقبال محلياً وعالمياً كبيراً». وأبرز الرئيسي التحديات التي واجهها



أكد أن المشاركة في «المعرض العقاري» تبرز جهود الشركة تطوير القطاع السياحي

المهندس وائل اللواتي لـ «الرؤية»: «موريا» نجحت في وضع عُمان على خارطة العقارات والسياحة العالمية

الرؤية - ريم الحامدية

أكد المهندس وائل بن أحمد اللواتي الرئيس التنفيذي لشركة موريا للتنمية السياحية، أن مشاركة الشركة في معرض ومؤتمر عُمان العقاري، في نسخته العشرين، تحت رعاية صاحب السمو السيد بلعرب بن هيثم آل سعيد، يأتي ضمن جهود الشركة لتعزيز حضورها في السوق المحلية، مشيراً إلى أن ازدياد الإقبال على سلطنة عُمان كوجهة استثمارية وسياحية يعكس تطور المشهد العقاري والسياحي في البلاد. وقال اللواتي- في حوار خاص مع «الرؤية»- إن انطلاق الشركة في سلطنة عُمان قبل ١٥ عاماً جاءت في وقت لم تكن فيه عُمان على خارطة قطاعي العقارات والسياحة بالصورة الكافية، إلا أن الجهود المتواصلة، ولا سيما من شركة موريا، أسهمت في ترسيخ حضورها على الخارطة العالمية. وأضاف أن المرحلة الحالية تشهد دخول شركات كبرى وتوقيع اتفاقيات مهمة تعكس الثقة المتزايدة في السوق العُماني.



وائل اللواتي

بعين الاعتبار التوازن بين العرض والطلب وتجنب تضخم السوق. وفيما يتعلق بمشروع «هوانا صلالة»، ذكر اللواتي أن المشروع يضم ١٢٠٠ غرفة فندقية، وتُسيّر منه ١٥ رحلة أسبوعية إلى أوروبا في موسم الشتاء، إلى جانب اهتمام متزايد من السياح الخليجيين خلال موسم الخريف. وأشار إلى أن تنوع الأسواق يتطلب مخططاً متكاملًا من السياحة يجمع بين البيئة



والعائلية والثقافية، وبراغي الطابع العُماني في التصميم المعماري. ونوّه الرئيس التنفيذي لشركة موريا للتنمية السياحية إلى أن هذا التنوع ينعكس بشكل مباشر على أداء السوق العقاري؛ إذ يجذب كثير من السياح لاحقاً للاستثمار في العقار نتيجة اقتناعهم بجودة المشروع من حيث العوائد والأسعار والاستقرار، إلى جانب التسهيلات التي توفرها السلطة مثل الإقامة طويلة الأمد.

وأكد الرئيس التنفيذي أن الشراكة مع شركة «أوراسكوم» للتنمية القابضة وشركة عُمران تمثل نموذجاً فعلياً للتعاون المتوازن، مشدداً على أن هذه الشراكة ليست مجرد شعار؛ بل علاقة استراتيجية أثّرت مشاريع ملموسة مثل المارينا في كل من صلالة والسيف، و٤ فنادق في هوانا صلالة، وفندق في جبل السيفة، إلى جانب استثمارات مشتركة تقترب من ٧٥٠ مليون دولار.

وأضاف اللواتي أن المشروع يشمل آلاف المنازل، ويعكس تكامل خبرات الشريكين وقدرتهما على تنفيذ مشاريع ذات جودة عالية. ولفت إلى أن الشركة تواصل التوسع من خلال مشروع «أمازي» الذي أطلق قبل عامين ويحضي بوتيرة مُتسارعة، والذي يشهد إقبالاً من مُستثمرين من دول أوروبية متعددة، رغم أن أسعار الوحدات العقارية فيه تفوق أسعار العقارات الأعلى في مسقط، وهو ما يعكس المستوى الجديد من المشاريع التي تقدمها الشركة، لا سيما المنازل الفارهة المُنطلّة على القنوات المائية، ومستثمرون في هذا المسار.

عُمان تشهد تطوراً في التنمية السياحية العقارية منذ دخول «موريا» إلى السوق

وأشار اللواتي إلى أن مشروع «جبل السيفة» يركّز على السوق المحلي، ويقدم تجربة مُخصصة للعائلات العُمانية الباحثة عن وجهات لقضاء عطلات ذات طابع عصري يتماشى مع نمط الحياة. وأكد أن الشركة لا تسعى لطرح مشاريع استعراضية؛ بل لتقديم منتجات حقيقية مُبتكرة، تُضيف قيمة فعلية وتُلبي احتياجات السوق المحلي والدولي على السواء.



حسن بن علي الرئيسي

إنجاز المشروع في 12 سنة.. والمرحلة الأولى تمتد لنحو 5 سنوات

2000 وحدة فندقية متعددة التصنيفات والتجارب السياحية والاستجمامية

إنشاء تلفريك سياحي يربط محافظة جنوب الباطنة مع «الجبل العالي»

استخدام مُتكامل للطاقة المُتجددة بحلول 2040

نُركز على الاقتصاد الدائري ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مواصلة دعم آليات التكامل الاقتصادي وتنسيق المواقف السياسية وتعزيز التعاون الثقافي والاجتماعي

عُمان تحتفل اليوم بالذكرى 44 لتأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية

مسقط - العُمانية

تحتفل سلطنة عُمان اليوم مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الشقيقة بالذكرى الـ ٤٤ لتأسيس المجلس في ٢٥ مايو ١٩٨١، والذي مثل انطلاقاً نحو تحقيق التكامل بين دوله الست على مختلف الصُّعد، وبما يُعزِّز مصالح الشعوب، ويُحقق تطلعاتها نحو الاستقرار والازدهار والتطوُّر والنماء.

وقد أكّد حضرة صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- في خطابه السامي في يوم تولّي مقاليد الحكم في البلاد في الحادي عشر من يناير ٢٠٢٠م على مواصلة دعم المجلس؛ حيث قال- عزَّه الله: «وسواصل مع أشقائنا قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الإسهام في دفع مسيرة التعاون بين دولنا لتحقيق آماني شعبونا ولدفع منجزات مجلس التعاون قدماً إلى الأمام».

وتواصل سلطنة عُمان التزامها الثابت بمبادئ المجلس وأهدافه، مساهمةً في صياغة قراراته ومبادراته، ودعم آليات التكامل الاقتصادي، وتنسيق المواقف السياسية، وتعزيز التعاون الثقافي

والاجتماعي؛ انطلاقاً من إيمانها بأنّ تماسك المجلس ركيزةٌ لصفود المنطقة أمام التحولات العالمية المتسارعة والمتغيرة.

وفي هذا الشأن، قال سعادة الشيخ أحمد بن هاشل المسكري رئيس دائرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية والجوار الإقليمي بوزارة الخارجية- لوكالة الأنباء العُمانية- إنّ تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام ١٩٨١ شكّل محطةً تاريخيةً فارقةً في العمل العربي المشترك، ولبنة أساسية لبناء منظومة تعاون إقليمي فاعلة وراسخة ومنذ انطلاقتها، وقد قطع المجلس شوطاً مهماً في ترسيخ أسس التكامل والتنسيق بين دوله الأعضاء في شتى المجالات، مستنداً إلى الروابط التاريخية والمصالح المشتركة بين شعوبه. وأضاف سعادته أنّ من أبرز إنجازات المجلس سياسياً، قدرته على توحيد المواقف في المحافل الإقليمية والدولية، ودوره في تعزيز السلم والاستقرار في المنطقة، وعلى الصعيد الاقتصادي، يُعدّ الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة، بالإضافة إلى شبكة الربط الكهربائي ومشروعات النقل، من ثمار التعاون المؤسسي. وذكر سعادته أنه



بالرغم من هذه الإنجازات، واجه المجلس بعضاً من التحدّيات، منها التباينات في الرؤى السياسية والتحدّيات الاقتصادية والتحولات الإقليمية المتسارعة، إلا أنّ آليات الحوار والتشاور التي أرساها المجلس ساعدت على تجاوز العديد من العقبات بروح من المسؤولية والحكمة. وأشار سعادته إلى أنّ طموحات التأسيس للمجلس كانت ولا تزال كبيرة، وقد تحقق الكثير منها، غير أنّ هناك مجالات لا تزال بحاجة إلى دفع أكبر وتسريع في وتيرة التنفيذ، لا سيما في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية، مضيفاً أنّ

تزامناً مع الذكرى الـ 44 لتأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الاقتصاد الخليجي الـ 11 عالمياً بإجمالي ناتج محلي 2.1 تريليون دولار وأصول احتياطية 748 مليار دولار

مسقط - الرؤية

أكد المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن احتفال دول المجلس بالذكرى الـ ٤٤ لتأسيس مجلس التعاون يأتي في خضم ما يجسده المجلس من نموذج رائد في العمل الإقليمي المشترك، وإسهامه في تعزيز الروابط الأخوية والاقتصادية والتنمية بين الدول الأعضاء وبما يحقق المزيد من التنسيق والعمل التنموي المشترك بين الدول الأعضاء.

وقالت سعادة انتصار بنت عبد الله الوهيبة مدير عام المركز الإحصائي الخليجي إن المركز يعد واحدة من أهم ثمار هذا التعاون، وانعكاساً لمدى التطور الذي شهده العمل الخليجي المشترك بما يوفره من بيانات ومؤشرات



انتصار الوهيبة

دقيقة وموحدة تُسهّم في دعم اتخاذ القرار وصياغة السياسات المبنية على البيانات الموثوقة وتحقيقاً لرؤى التنمية المستدامة في دول المجلس. وأضافت أن

المجلس حقق تطورات كبيرة كمنظومة لها مكانة عالمية بين التكتلات الاقتصادية العالمية إذ يأتي الاقتصاد الخليجي في المرتبة الـ ١١ كأكبر اقتصاد على مستوى العالم بإجمالي ناتج محلي ٢,١ تريليون دولار أمريكي، كما أن مجموع الأصول الاحتياطية الأجنبية لدى مجلس التعاون لدول الخليج العربية بلغ ٧٤٨ مليار دولار أمريكي، ويقدر حجم أصول الصناديق الثروة السيادية بدول المجلس ٤,٩ تريليون دولار وتمثل ٣٧ بالمائة، من مجموع أصول أكبر ١٠٠ صندوق ثروة سيادي.

وأضافت أن دول المجلس تمتلك ٣٠ بالمائة من قدرة إنتاج الكهرباء المتجددة في الشرق الأوسط في إطار الجهود التي تبذل لتحول إلى الطاقة النظيفة، فيما تستحوذ أسواق المال الخليجية على

مسقط - الرؤية

يقعد مجلسا الدولة والشورى اليوم الأحد، الجلسة المشتركة الثانية لدور الانعقاد العادي الثاني من الفترة الثامنة لمجلس عُمان؛ برئاسة معالي الشيخ عبدالله بن عبد الله الخليي رئيس مجلس الدولة، وحضور سعادة خالد بن هلال المعولي رئيس مجلس الشورى، والمكرمين وأصحاب السعادة أعضاء مجلس الدولة والشورى، وسعادة أمين عام مجلس الدولة وسعادة أمين عام مجلس الشورى. وتستهل الجلسة أعمالها بكلمة معالي الشيخ رئيس مجلس الدولة رئيس الجلسة المشتركة. عقب ذلك، تبدأ مناقشة تقارير اللجان المشتركة بين مجلسي الدولة والشورى بشأن

جلسة مشتركة لمجلسي الدولة والشورى.. اليوم



المواد محل التباين في «مشروع قانون مكافحة الاتجار بالبشر»، و«مشروع قانون تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات»، و«مشروع قانون التنظيم العقاري»، و«مشروع قانون حصول مستحقات الدولة»، و«مشروع قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة»، الحالة من مجلس الوزراء الموقع. ومن ثم التصويت عليها وفقاً للضوابط الخاصة بإجراءات عقد الجلسات المشتركة بين المجلسين. وتنعقد الجلسة المشتركة استناداً لأحكام المادة (٤٩) من قانون مجلس عُمان، ويعقب هذه الجلسة رفع معالي الشيخ رئيس مجلس الدولة مشروعات القوانين المشار إليها إلى حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم- حفظه الله ورعاه- مشفوعةً برأي المجلسين.

عمان والفلبين توقعان مذكرة لتعزيز التعاون في المجالات الصحية

الممارسات، والتطورات التكنولوجية الصحية، وآليات الرعاية الأساسية، والمعدات الطبية، مع تبادل البحوث العلمية والدراسات. واشتملت مذكرة التفاهم الاستفادة من الخبرات والموارد البشرية وتعزيز الأنشطة التنموية ذات الاهتمام المشترك لبناء قدرات الموارد البشرية العاملة في قطاع الصحة. ومن شأن هذه المذكرة توسعة آفاق التعاون في المجال الطبي؛ حيث يمكن الاستفادة من الاستراتيجية الصحية المتبعة في كلا البلدين من أجل تعزيز الرعاية الصحية.



مسقط - الرؤية

وُقِّعت، في جنيف، مذكرة تفاهم بين وزارة الصحة بسلطنة عُمان ووزارة الصحة بجمهورية الفلبين؛ لتعزيز وتطوير التعاون الصحي، وفق المصالح المتبادلة. وقد وقع المذكرة معالي الدكتور هلال بن علي بن هلال السبتي وزير الصحة، فيما وقع من جانب الفلبين وزير الصحة سعادة الدكتور تيودور هيربوسا. وتتضمن مذكرة التعاون، تبادل المعلومات المفيدة والخبرات والتجارب، وأفضل

بدء إعفاء العُمانيين من «تأشيرة أوزبكستان».. 1 يونيو

وتطرق خاتموف إلى التعاون في مجال الطيران، موضحاً أنّ شركة «الطيران العُمانى» قد استكملت إجراءات تسجيلها لدى السلطات الأوزبكية، وتستعد لإطلاق رحلات مباشرة بين العاصمة مسقط ومدينة طشقند، فيما تُسرّ شركة «سينتروم للطيران» الأوزبكية رحلات موسمية إلى مدينة صلالة؛ بما يُسهّم في تسهيل حركة السفر وتنشيط السياحة بين البلدين. وأكد سعادة السفير أنّ هذا القرار يُجسّد الإرادة السياسية المشتركة لتعزيز أواصر التعاون، ويُهدّد الطريق لمزيد من المبادرات المشتركة التي تصب في مصلحة الشعبين الصديقين.

وأوضح سعادته أن هذا القرار يُعد خطوة مهمة نحو تعزيز التعاون الثنائي في مختلف المجالات، لا سيما في القطاع السياحي، مؤكداً أنّ أوزبكستان تُرحب بالأشقاء العُمانيين لاكتشاف معالمها الثقافية والتاريخية الغنية، التي تشمل مواقع مدرجة ضمن قائمة التراث العالمي لمنظمة اليونسكو، إلى جانب كرم الضيافة الأوزبكية المعروف. وأشار إلى أن المرحلة المقبلة ستشهد إطلاق فعاليات مشتركة تشمل معارض سياحية، ومنتديات اقتصادية، وزيارات تعريفية لوكلاء السفر والإعلاميين العُمانيين، في سبيل ترسيخ العلاقات وتعميق التبادل الثقافي والاقتصادي بين الجانبين.



عبد السلام خاتموف

إلى ٣٠ يوماً؛ استناداً إلى المرسوم الرئاسي رقم ٨٧/ف الصادر في ١٥ مايو ٢٠٢٥.

الرؤية - إبراهيم الهادي

أعلنت حكومة جمهورية أوزبكستان عن إعفاء مواطني سلطنة عُمان من تأشيرة الدخول إلى أراضيها، وذلك في إطار جهودها لتعزيز العلاقات الثنائية وتوسيع التعاون السياحي والثقافي مع السلطنة، بما يعكس عمق الروابط التاريخية والصداقة المتنامية بين البلدين. وقال سعادة عبدالسلام خاتموف سفير جمهورية أوزبكستان لدى سلطنة عُمان، إن هذا الإعفاء سيبدأ العمل به اعتباراً من الأول من يونيو ٢٠٢٥؛ حيث سيسمح للمواطنين العُمانيين بدخول أوزبكستان دون تأشيرة ولمدة إقامة تصل

 جامعة التقنية والعلوم التطبيقية University of Technology and Applied Sciences						
رؤية عمان 2040 Oman Vision 2040						
طرح مناقصة محلية إلكترونيأ						
تعلن لجنة المناقصات الداخلية بجامعة التقنية والعلوم التطبيقية عن طرح المناقصة الموضحة بالجدول التالي:						
م	رقم الممارسة/ المناقصة	موضوعها	الشركات التي يحق لها الاشتراك	قيمة المستند	آخر موعد للشراء الإلكتروني	آخر موعد لتقديم العطاءات
	2025/33 ج ت ع ت / م 18 - ر	شراء وتوريد وتركيب أجهزة تكييف لمبني رئاسة جامعة التقنية والعلوم التطبيقية	الشركات والمؤسسات المتخصصة في هذا المجال والمسجلة لدى مجلس المناقصات بالدرجة الثالثة والرابعة	(25) خمسة وعشرون ريال عماني	2025/6/1م	2025/6/10م
حيث يمكنكم شراء مستندات المناقصة الكترونيا حسب الجدول المشار اليكم أعلاه عن طريق الرابط أدناه: https://etendering.tenderboard.gov.om ستعطي الأفضلية في الإسناد للشركات أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة لدى الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يشتمل عطائها أكبر نسبة تعمين ونسبة شراء ممكنة من المنتجات الوطنية. الجامعة غير مقيدة بقبول أقل أو أي عطاء آخر.						
آفاق واسعة Broad Horizons						
utas.edu.om						
utas_oman						

وكيل «العدل» يشارك في اجتماع خليجي بالرياض



السعودية الرياض.

وناقش الاجتماع على جدول أعماله عددا من المواضيع منها مشروع القواعد الموحدة لمكافحة التمييز وخطاب الكراهية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومشروع القواعد الموحدة لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص (البشر) لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، إضافة إلى موضوع إعداد سياسة للتعاون بين وزارات العدل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكذلك مناقشة نتائج وتوصيات اجتماع لجنة مدراء ورؤساء المراكز والمعاهد التدريبية القضائية والقانونية بدول المجلس.

مسقط- الرؤية

شاركت وزارة العدل والشؤون القانونية في الاجتماع السنوي للجنة أصحاب المعالي والسعادة وكلاء وزارات العدل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بوفد يترأسه سعادة الدكتور يحيى بن ناصر الخصيبي وكيل الوزارة، وعضوية كل من المستشار أول إبراهيم بن سعيد الحوسني المدير العام للمديرية العامة للشؤون العدلية، وعيسى بن سالم البراشدي مدير دائرة التعاون الدولي بالوزارة، وذلك بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالعاصمة



بعد تلقي شكاوى من المُنْتَجِبِينَ وفي إطار القانون الخليجي الموحد الخميس.. تطبيق «رسوم مكافحة الإغراق» على السيراميك والبورسلان الهندي والصيني



نصرة بنت سلطان الحبسية



خالد بن عيسى العامري



أحمد بن سالم الراسبي

الصين والهند، يُعدّ إجراءً حيويًا لحماية السوق المحلي من التشوهات السعرية الناتجة عن دخول منتجات بأسعار غير عادلة لا تعكس التكلفة الحقيقية للإنتاج، لافتًا إلى أن هذه القرارات ستعزز قدرة المنتجين المحليين على المنافسة وتحسين الجودة وتوسيع خطوط الإنتاج، ما ينعكس إيجابًا على الأداء الصناعي والتوظيف

لدول مجلس التعاون، والمبنية على القانون الخليجي الموحد، تمثل خطوة استراتيجية نحو ترسيخ بيئة تجارية عادلة وتنافسية في أسواق دول المجلس، مما يضمن حماية الصناعات الوطنية من ممارسات الإغراق الضارة.

وأكد أن فرض رسوم مكافحة الإغراق على واردات بلاط السيراميك والبورسلان من

مسقط- الثمانيّة

يدخل قرار فرض رسوم مكافحة الإغراق حيز النفاذ يوم الخميس المقبل، على واردات منتج بلاط السيراميك والبورسلان ذات المنشأ أو المصدرة من الصين والهند، وذلك بجميع المنافذ الجمركية لسلطنة عُمان.

وجاء قرار فرض تلك الرسوم في إطار القانون الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وأوضحت نصرة بنت سلطان الحبسية مدير عام التجارة بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار وعضو اللجنة الدائمة لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية لدول مجلس التعاون، أن هذا القرار جاء بناءً على شكاوى من قبل الصناعة الخليجية المنتجة لبلاط السيراميك والبورسلان ضد الواردات من الهند والصين، بدعوى ممارستها الإغراق في الأسواق المحلية لدول المجلس.

وقالت إن الأمانة العامة ممثلة في المكتب الفني المعني بإشرت إجراءات التحقيق في الشكاوى، بمشاركة جميع الأطراف ذات العلاقة، واستمر التحقيق والإجراءات المرتبطة به لأكثر من ١٢ شهرًا، منذ إعلان بدء التحقيق وحتى مخاطبة الجهات المختصة بالتطبيق، مشيرة إلى أنه بناءً على نتائج التحقيق، تم رفع التقارير الفنية إلى اللجنة الدائمة لدول مجلس التعاون ولجنة التعاون الصناعي، لإصدار القرار النهائي بفرض رسوم مكافحة إغراق لمدة خمس سنوات.

من جانبه، قال أحمد بن سالم الراسبي مدير عام مركز المنافسة ومنع الاحتكار بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، إن القرارات الصادرة عن اللجنة الدائمة لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ رَحِيمَةً وَرَحْمَةً لِّعِبَادِنَا

تعزية

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره
يتقدم

حاتم بن حمد الطائي

وإخوته وجميع العاملين بجريدة «الرؤية»

بخالص العزاء وصادق المواساة إلى كل من:

الشيخ هلال بن سالم بن حمود السيابي

والشيخ بدر بن سالم بن حمود السيابي

والشيخ حمود بن سالم بن حمود السيابي

والشيخ عبد الملك بن سالم بن حمود السيابي

وإخوتهم وجميع أفراد الأسرة الكريمة

في وفاة المغفور لها بإذن الله تعالى

والدتهم

نسأل الله العلي القدير أن يتغمدها بواسع رحمته

وأن يسكنها فسيح جناته ويلهم أهلها وذويها الصبر والسلوان

موقع العزاء: جامع المهلب بن أبي صفرة - القرم، مسقط | اليوم الأحد أول أيام العزاء

الحريات.. بين الإطلاق والضوابط



د. إسماعيل بن صالح الأغبري

ينشد الحريات ويسعى إليها ليس فقط بنو الإنسان من أي ملة ومدرسة وفكر؛ بل كل من يدب على هذه البسيطة ساع إليها، رافضا لكل قيد أو عائق يمنع حريته في القول والعمل؛ ذلك أنها فطرة مجبول عليها أهل البسيطة، ولذلك نرى الطائر مكسورا وهو في قفصه وإن كان من ذهب وألماس؛ بل الوحوش ذاتها تنطلق في البرية لا تُريد حجابا حازرا ولا سدا مانعا، والحيوانات الأليفة بالرغم من تدليلها والعناية بها والاهتمام بنظافتها إلا أنها تتوق إلى الحرية، وتأتي وضعها في الأقفاص أو إحاطتها بالأغلال. خلق الإنسان حرا، ولم تزل مقولة عمر بن الخطاب تدوي: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا»؟! فلا امتهان لكرامته، ولا مصادرة لحرية، الدينية (العقدية) والسياسية، لا في قول ولا في عمل إلا أن الحريات المطلقة دون قيد ولا شرط تحول الإنسان من إنسان إلى نقيضه من الكائنات غير العاقلة، وتخرجه من مراعاة نفسه وغيره إلى أنانية، لا يرى إلا نفسه وما عاده السراب المحض أو له البقاء وغيره فليأخذه الطوفان.

إن الليبرالية ذاتها ومع سعتها في الحريات في الأقوال والأفعال إلا أن من اختارها وضع قيودا في ممارستها فمنع إزدراء الأديان لما تورثه من عداوة وبغضاء كما منع المساس بأمن الأوطان عن طريق إثارة النعرات القومية أو العرقية وجَرمَ العدوان على الأوطان بالتجسس أو تزويد العدو بمعلومات حساسة، وما ذلك إلا تقييد للحريات؛ ترجيحاً لمصلحة الدولة والشعب على مصلحة الفرد الأثاني.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية- عقر دار الرأسمالية ومركز الليبرالية ومهوى أئندة طلاب الحرية- يقف تمثال الحرية شامخاً إلا أنها حرية بقيود وشروط؛ فأمریکا أولاً والإخلاص لها وتجنب كل عمل ضدها من كل مواطن أو وافد كل مقيم إقامة مؤقتة، وإلا جاز ترحيله وحق للسلطات محاسبته؛ بل ما كان مُعاباً في الشرق الإسلامي صار مُمارساً في أمريكا من حيث حظر المظاهرات الطلابية أو التجمعات التي قد تُثير ما يسمونه شغباً.

فرنسا والتي يحلو للبعض تسميتها بـ«أم الحريات»؛ فالحريات فيها ليس على إطلاقها بالرغم من انفتاح ذلك المجتمع، فمن يجرؤ على التشكيك في أعداد محرقة «الهولوكوست» ولو من باب الدراسات الأكاديمية والعلمية فضلاً عن إنكارها ولو كان ذلك عن تقصي لوثائق وتتبع لمصادر، فتلك نتيجة ممنوعة؛ بل مُجرّمة؟!

يصل الأمر في عدد من تلك البلاد الغربية إلى اعتبار انتقاد إسرائيل هو انتقاد للسامية! وتحريض على اليهود! وفي ذلك الوسط المنفتح يُحرم اصطحاب بعض الحيوانات الأليفة إلى بعض الأماكن، وفي هذا تقييد للحريات وحتى في الملابس. ومع ذلك الانفتاح إلا أنه لا يتصور إجازة خروج أحد في الشارع أو الأماكن العامة من رجال أو نساء دون وضع أية قطعة قماش على الجسم تستر على أقل تقدير السواطين، وفي ذلك تقييد للحريات.

ومع اعتبار ممارسة الحرية من الحقوق المكفولة بالتشريعات والنظم والقوانين في دول منظمة التعاون الإسلامي إلا أن هناك ضوابط في ممارستها، وهذه الضوابط مرجعيتها ليست كمرجعية ضوابط الدول الغربية؛ فالدول الغربية وضعت ضوابطها بما يتناسب وما هي عليه، ولا يمكن استنساخ ما هم عليه ليكون في دول العالم الإسلامي.

مرجعية ضوابط الحرية في منطقتنا، هي الشريعة الإسلامية، وفي ذلك تعزيز لمبدأ الحرية الذي يُدعيه الغرب؛ ذلك أن دين الشعوب هو الإسلام، وفي هذا الضابط مراعاة لعامة الشعوب ولما يريده السواد الأعظم منها؛ حيث إن أي إنكار لما هو قطعي من الإسلام بالضرورة سيؤدي إلى استفزاز الشارع؛ بل قد يثور الشارع ضد هذا المتجاوز ما يسفر عنه أخذ الحق من هذا المستفز للمجتمع خارج إرادة هذه الدول الإسلامية، كما إن التشكيك في رموز الإسلام وشخصوه يعني انتهاك حرمة المقدس، وزعزعة الثقة به؛

كالطعن في الأنبياء أو الكتاب العظيم. وإذا كان الغرب يرفض التشكيك في أعداد «محرقة الهولوكوست» ولو من باب البحث العلمي والأكاديمي، فكيف يمكن إعطاء الحرية في التشكيك في ثابت قطعي من ثوابت الشريعة الإسلامية؟! ومن مرجعية ضوابط الحرية الأعراف والعادات والتقاليد؛ فإن انتهاك أفراد من المجتمع لها يعتبر مساساً بحرية الجمع في مقابيل الفرد، ومعروف أن صياغة القوانين والتشريعات لخدمة عموم الناس لا الأفراد منهم.

ومن مرجعية ضوابط الحرية الهُوية لأي بلد من البلدان، فكل ما يس بالهوية أو الشخصية سيؤدي إلى تعكير صفو الحياة في هذه الدولة أو تلك، ما يُؤذّر بخلخلة اجتماعية وأمنية وبذلك تصبح الحرية مجلبة للنقمة، وليست موردا للنعمة. الحريات في سلطنة عُمان ذات سقف عال؛ فالحريات السياسية بارزة للعيان من حيث حرية النقد والتعبير؛ بل قد يصل النقد إلى مستوى شخصيات ذات مناصب على وسائل التواصل الاجتماعي أو خلال الأحاديث البينية أو المجالس الواسعة، وقلماً يتعرض أحد لصدور حكم قضائي عليه، إلا في أضيق حد، كما

إن التعبير عن التعاطف مع قضايا الأمة الإسلامية والإنسانية كقضية فلسطين عالي المستوى، ويتجلى ذلك من خلال غض الطرف عن تجاوز عدد من الخطباء خطب الجمعة أو ما يرفعه البعض عند التجمعات أو من خلال التغريدات. ولعل هذه الحرية السياسية في عُمان ليس لها مثيل في أقطار العالم العربي؛ بل لعل الموقف العُماني الرسمي والشعبي في نصرة فلسطين هو من أرقى المواقف وأعلاها في العالم الإسلامي؛ فالتصريحات الرسمية والبيانات في المؤتمرات والقمم لعلها أسبق من تعبير الجمهور وأرقى.

وإذا كان سقف الحرية السياسية والتعبير الحر للمواطن في ميادين القضايا السياسية الساخنة فيما يجري في بعض مناطق العالم الإسلامي مترجمة عملياً من خلال ما تمت الإشارة إليه، وكذلك انتقاد أداء المسؤولين بالوزارات الخدمية، فإن الحرية الاجتماعية مُمارسة عملياً إلا أنها لها ضوابط كحال الحريات في الغرب، لها ضوابط وأسس، منها عدم المساس بالأمن الاجتماعي، وذلك من خلال عدم إثارة ما يُنغص السلم الأهلي والحياة الهانئة الهادئة في البلاد. وكذلك عند ممارسة الحرية الاجتماعية لا بُد من مراعاة ضابط عدم المساس بهُوية الدولة والشعب؛ فالأعراف والعادات والتقاليد يجب صيانتها كصيانة حقوق دين

الدولة ومعتقدات الأمة ومقدساتها، ولا غرابة في ذلك؛ فالغرب نفسه لا يقبل المساس بمُفردات الأنظمة والقوانين التي سنّها عبر عقود؛ بل إن الدول الغربية عمدت إلى ترحيل كل لاجئ يُخالف ما عليه من أنظمة وقوانين؛ بل إن عدداً من هذه الدول تفرض قيوداً صارمة على الإعلام إن أراد تناول قضية من قضايا العالم كقضية فلسطين، إذا كان عرضها يُناق في ما عليه الغرب من توجهات داعمة لإسرائيل، وقد تتعرض الوسيلة الإعلامية للإغلاق إن تناولت قضية فلسطين بحيادية وموضوعية، وقد يتعرض الصحفي والإعلامي للطرد من المؤسسة الإعلامية.

إن الدروس الغربية في مجال الحريات لم تعد تُسمن أو تُغني من جوع، فقد كشفت الأزمة الروسية الأوكرانية وما يتعرض له الفلسطينيون في غزة

تناقضات الغرب وزيف ادعائه حماية الحقوق والحريات؛ فالغرب ما هو إلا مُتاجر فيها وبها، وما هي إلا وسيلته في التدخل في شؤون الدول من أجل فرض سيادته وميمنته على شعوب العالم كما إنه راغب في فرض العولمة حسب ما يراه.

وهذا منهج مناقض للحرية. وقد قَمَعَ الغرب لمظاهرات الشيبية في الجامعات لا لشيء إلا لتأييدها الحق الفلسطيني مع أنها مظاهرات سلمية، ومنع بذلك حرية الكلمة والتعبير؟! وأسكت بعض دوله وسائل الإعلام التي حاولت تغطية أحداث فلسطين بموضوعية، وأقصت بعض دوله كل إعلامي غربي حاول كشف جرائم إسرائيل ضد الإنسانية بالوثائق والأدلة، والتهمة جاهزة وهي «معاودة السامية»!

السيدة خالصة.. حين تمشي الحكمة على الأرض ثم تصعد إلى السماء

زكريا الحسني



وإن كان يُعرف الإنسان من أثره، فإن خالتي «خالصة» تركت فيمن عرفوها بصمة لا تُنسى، وذكرة لا يسويها النسيان. وكانت ثمرة حياتها، السيدة الجليلة «عهد»، الشاهدة على هذا المجد الصامت، وعلى تلك التربية العميقة التي لا تنبت إلا من قلب صادق، ويد خفية تصنع العظمة دون أن تتحدث عنها.

واليوم.. وقد عادت روحها إلى بارئها، لا أملك سوى أن أرفع يدي بالدعاء؛ اللهم، يا من خلقت الطهر وأودعته في بعض الناس، اغمر روحها بنور رحمتك، وارفع مقامها عندك، واجعل قبرها روضةً من رياض الجنة، فمن كانت بهذا النقاء، لا يلبق بها إلا جوارك، يا واسع الرحمة، يا أرحم الراحمين.



خلفان الطوقي

لدى عُمان استحقاقات عاجلة ومعقدة، ولا أحد ينكر أهمية الانضمام والحصول على هذه العضويات، وعليه لا بُد على من يمثلها أن يكون على دراية كاملة بأن المزاي تعتمد على الشطارة واقتناص الفرص، فالذي هو من يستفيد من كل شيء، خاصة أن بعض هذه العضويات مكلف ماديا، إضافة إلى أنه يشكل عبء الالتزام، وفي حال كان هناك دليل استرشادي موحد لمن يمثل السلطنة في هذه المنظمات، سوف يضمن العائد على الاستثمار في هذه العضوية، وسوف يقل التباين بين الجهات الحكومية المحظوظة بشخصية مميزة، وجهة حكومية أخرى تعاني من كسل أو محدودية قدرات من يمثلها.



د. إبراهيم بن سالم السيابي

تدريبية مدروسة، تبدأ بتطبيق النموذج على عدد محدد من الأندية كنموذج تجريبي. ويمكن للجهات المختصة بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تؤدي دوراً كبيراً في إنجاح هذه التجربة، من خلال المساعدة في إيجاد شركات مع مؤسسات القطاعين العام والخاص أو من خلال تقديم الدعم الفني والاستشاري والمالي، كخدمات الاحتضان أو حتى منح التسهيلات التمويلية عند الحاجة، وكذلك وزارة العمل يمكنها تبني الفكرة من خلال إيجاد فرص العمل في هذه الأندية التي ستصبح مؤسسات عن طريق المشاريع التي تديرها في هذا الشأن مثل التدريب المقرون بالتوظيف، بغرض التخفيف على هذه المؤسسات في بداية إنشائها من عبء مصاريف التشغيل. في الختام.. لا بُد لنا من تبني سياسة التغرّ والخوض في غمارها وعدم إطلاق الأحكام سلفاً؛ لأن تحويل الأندية العُمانية إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة يُعد خطوة محورية نحو تطوير قطاع الثقافة والرياضة في السلطنة ودمجه ضمن منظومة الاقتصاد الوطني، كما يُسهم هذا التحول في توفير فرص عمل، وتعزيز التنافسية، ورفع مكانة سلطنة عُمان على المستويات الإقليمية والدولية، وتبقى هذه الخطوة جزءاً لا يتجزأ من رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، التي تهدف تمكين الشباب وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة في جميع القطاعات؛ بما فيها القطاع الرياضي.

الحكومية، تجده في المقدمة، مقتنصاً للفرص ويُفيد لبلده بكل ما تقدمه هذه المنظمة أو تلك، والعكس صحيح. وهنا مربط الفرس، وبما أن عُمان عضوة في مئات المنظمات الخليجية والإقليمية والعالمية، فلماذا لا يكون هناك توجه أو بروتوكول أو سياسة موحدة للاستفادة القصوى من هذه المنظمات، وأن لا يكون حسب شخصية أو قدرات من يمثلها من الجهات الحكومية، ويكون لمن يمثل السلطنة في هذه المنظمات ملما بهذه السياسة أو الدليل الاسترشادي، وبذلك نستطيع الاستفادة القصوى منها، ونضمن لشبابنا بناء قدراتهم البشرية، ومؤسسانا التطور والتحسين المستمر.

والالتزام بها فقط؛ بل لها فوائد ومزايا أخرى مثل تقديم المشورة الفنية أو توفير دورات تدريبية أو منح دراسية أو فرص حسب تخصص هذه المنظمات المرموقة، أو إقامة مؤتمرات تخصصية، أو تمويل مشاريع معينة، وغيرها من مزايا.

وبعض الدول تستفيد من هذه المزايا أكثر من غيرها، بينما في الجانب الآخر نجد دولاً ملتزمة بما عليها من التزامات، ولا تهتم بالمزايا والخدمات، وأجرم أن السبب إما توجه البلد نفسه بقصد أو أولوية، أو بسبب الأعضاء وممثلي تلك الدولة وقدراتهم واهتماماتهم، فكلما كان العضو خير من يمثل بلده وجهته

تحويل الأندية إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة



العُمانية ضرورة مُلحّة قبل الشروع في هذا التحول؛ فالكثير من هذه الأندية تُعاني من ضعف في الموارد المالية، واعتماد شبه كلي على الدعم الحكومي وبعض الداعمين، إلى جانب وجود مشكلات إدارية تتمثل في غياب الخطط الاستراتيجية، والاعتماد على العمل التطوعي غير المتخصص، كما تعاني بعض الأندية من محدودية البنية التحتية والتجهيزات، وهو ما يعيق تحقيق طموحاتها وتوسيع خدماتها للمجتمع. من هنا تبرز أهمية إدارة التغيير كأداة محورية لضمان نجاح عملية التحول، ويجب أن يكون هذا التغيير مدروسًا ومبنيًا على مراحل، مع إشراك جميع أصحاب العلاقة؛ بدءًا من إدارات الأندية، مرورًا بالأعضاء والجماهير، وانتهاءً بالجهات الحكومية والخاصة الداعمة، كما ينبغي تعزيز الوعي بفوائد هذا التحول، وتقديم برامج تدريب وتأهيل للعاملين في الأندية لمساعدتهم على التكيف مع النموذج الجديد.

الهدف الأساسي من هذا التحول- إضافة الى الأهداف المتعلقة ببناء كيانات إدارية يمكن أن تطبق عليها مبادئ الحوكمة (الشفافية، المساءلة، العدالة، الاستقلالية والمسؤولية)- يتمثل في تمكين الأندية من توليد مصادر دخل ذاتية تُسهم في تقليل الاعتماد على الدعم الحكومي، الذي غالبًا ما يكون محدودًا وغير مستدام، كما يفتح الباب أمامها للاستثمار

هل حان الوقت لربط الريال
العماني بسلة عملات؟

حمزة بن حسين سلمان اللواتي

رِفقاً بِنّا أَيُّها الرّاجِلُون

د. سعيد بن سليمان العيسائي

لجنة الوعي

ريم الحاصدية

طفلك ليس مشروع نبالكم..

حزروا الأطفال من طموحاتكم

4

رنا دار

لقراءة جميع المقالات زوروا: <https://alroya.om/category/3>

المقالات الأكثر قراءة على الموقع الإلكتروني أمس

«مجلس التعاون».. تكامل ومصير مشترك

لقد مثل تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية الشقيقة انطلاقة نحو تحقيق التكامل بين دوله الست على مختلف الصعد، وكان الهدف ولا يزال واحدا، وهو تحقيق مصالح الشعوب الشقيقة وتطلعاتها نحو الاستقرار والازدهار والتطور والنماء.

أربعة وأربعون عامًا مرّت على ذكرى التأسيس، وذكّرت توحيد المصالح والمواقف والمصير، إذ حرص الأبناء المؤسسون على أن يجمعهم نكتل

واحد يسعى إلى تحقيق التكامل والاستقرار، فكان الحلم الخليجي الذي جمع سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت والبحرين وقطر تحت مظلة واحدة. وخلال العقود الأربعة الماضية، تحوّل مجلس التعاون إلى منظومة تكاملية، شملت الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، وشهدت المسيرة الخليجية العديد من المنجزات البارزة، والتي يعمل قادة المجلس - حفظهم الله -

على تعزيزها واستكمال مسيرة البناء والتنمية في كافة المجالات.

وفي ظل هذه الإنجازات، فإننا نطمح إلى مزيد من العمل الخليجي المشترك في ظل التغيرات الجيوسياسية والاضطرابات الإقليمية والتحديات الاقتصادية والأمنية، حتى يتحقق لشعوبنا الخليجية المزيد من الرفاهية والازتقاء، إلى جانب العمل على تعزيز الهوية الخليجية لدى الأجيال الجديدة. ولا يخفى على أحد دور سلطنة عُمان في

الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي الجريدة وإنما عن وجهة نظر كاتبها

مجلس الوزراء ومجلس عُمان.. شراكة وتآزر وتكامل

د. محمد بن خلفان العاصمي

ورد في المادة (٧٧) من قانون مجلس عُمان النص التالي: «يُختص مجلس الوزراء لمجلسي الدولة والشورى، كل على حدة، اجتماعين سنويين يحضرهما رئيس وأعضاء مكتب كل مجلس؛ وذلك بغرض متابعة مجالات التنسيق بينها. ويجوز لمجلس الوزراء تشكيل لجنة مشتركة مع أي من مجلسي الدولة والشورى تتولى تنسيق العلاقة بين الحكومة والمجلس بما يخدم المصلحة العامة، كما تتولى الإعداد للاجتماعات التنسيقية السنوية المشار إليها في الفقرة السابقة».

لقد جاء هذا النص التشريعي في القانون ليعكس رؤية ورغبة القيادة الرشيدة للدولة في رسم طبيعة العلاقة بين السلطات بما يحقق المصلحة الوطنية. وهذا الرسم الدقيق لهذه العلاقة يعكس النهج الذي تقوم عليه إدارة الدولة ليس في العصر الحاضر وإنما منذ فترة طويلة كرس فيه التكامل كمنهج سياسي بين مكوناتها، هذا النهج الذي يقوم على أساس عدم التدخل في شؤون كل سلطة وأن يبني العمل بينهم على التعاون والتنسيق والتشاور، بعيداً عن التجاذبات السياسية والصراعات التي لا تعود بالنفع على المواطنين وتضع معها القدرة على تحقيق التنمية. والنظام الأساسي للدولة يُفضّل وبشكل واضح اختصاصات كل سلطة، ويُبين مرجعيتها جميعها

للسلطان، الذي يمثل رأس الدولة، لقد حدد النظام الأساسي بكل وضوح مسار إدارة الدولة ومؤسساتها والتعاون والتآزر والتكامل الذي أسس على مبدأ عدم التداخل في الاختصاصات وعدم تنازع السلطات، مع أهمية أن يكون مسار العمل من أجل المصلحة العليا للبلاد، وبما يخدم مصالح الشعب ويحفظ حقوقهم ويحقق لهم الأمن والاستقرار والعدالة والمساواة. إن اللقاءات السنوية التي تُعقد بين مجلس عُمان بمكوناته الدولة والتعاون والشورى مع مجلس الوزراء، جميعها تصب في اتجاه إيجاد مسار واضح متكامل فيه جهود جميع هذه المؤسسات وتتوافق فيما بينها من أجل حلحلة القضايا والتحديات التي تواجه العمل الوطني المشترك بينهما، ومن أجل تحقيق الأهداف العليا للدولة، وفي هذه اللقاءات يتم طرح جميع المواضيع التي تمثل تحدياً وطنياً يستوجب التباحث والتشاور والتنسيق وتحديد التوجهات المستقبلية للوصول إلى حلول ناجمة تحقق نتائج إيجابية وأنية، ولا توجد حدود لما يمكن طرحه في هذه اللقاءات عندما يتعلق الأمر بمصلحة البلاد وفق السياق المتعارف عليه والخصوصية العُمانية التي تنطلق من ثوابت التشارك والتكامل.

لقد شدد جلالة العاهل المُفدّى- حفظه الله

ورعاه- في أكثر من موضع، على أهمية العمل المشترك بين جميع السلطات في الدولة، ووجه أعزّه الله بضرورة التنسيق المستمر بين القطاعات، ودعا جلالته- أعزّه الله- إلى انتهاز هذا النهج في إدارة شؤون البلاد؛ بما يخدم مصالح المواطنين والمقيمين على أرض سلطنة عُمان، وهذا الحرص من جلالته، يمثل تكريساً لمبادئ دولة المؤسسات التي تُدار وفق منظومة واضحة من التشريعات والقوانين واحترام تام لاختصاصات كل جهة وعدم الدخول في تجاذبات لا تخدم العمل الوطني المشترك، وأهمية أن تقوم الدولة على أساس التعاون بين الجهات جميعها.

إنّ هذه الفلسفة الإدارية تتطلب الإيمان قبل كل شيء بأن التكامل والتعااض والتآزر هو السبيل الأمثل لتحقيق المصلحة الوطنية، وهذا الإيمان مهم جداً وخاصة عندما لا تسعى كل سلطة لفرض نفسها ولا تنظر إلى السلطات الأخرى بنظرة المنافسة والتسابق بل تكون له اليد العليا والطول في الأمر، هذه النظرة التي لا تخدم التوجه الصحيح الذي يقوم على التشارك والتعاون، ولله الحمد والشكر فبالإدنا لا تعاني من هذه المساءلة الجذلية والجميع يعلم أن مصلحة الوطن تكمن في السمو والترفع عن التجاذبات التي تفرق وتشتت الجهود ولا ينتج عنها سوى مزيد من

وهدر الوقت والجهد بما لا يخدم أي طرف.

لقد صيغت القوانين والأنظمة والتشريعات في سلطنة عُمان لتقوم على هذا المبدأ في العمل الوطني، وبما يعزز هذا التكامل، وفي الاجتماعات السابقة لمجلس عُمان؛ سواء مع مجلس الوزراء أو اللجنة التنسيقية طرحت عديد القضايا والمواضيع المهمة التي تتعلق بالشأن الوطني، وساهمت هذه اللقاءات في تقديم حلول مبتكرة لعديد القضايا الوطنية، وخرجت بمخرجات عديدة وجدت طريقها للتنفيذ، واختصرت الكثير من الوقت والجهد خاصة فيما يتعلق بتحديد الأولويات الوطنية وقضايا الساعة التي تشغل الرأي العام، وفي المستقبل يجب أن تعزز هذه الشراكة لمواصلة التطور الذي يجب أن يكون سمة العمل الوطني.

لا شك أن الطموحات تظل عالية دائماً والأمال كبيرة مهما بُذل من جهد، وقد تكون هناك بعض التحديات التي لا تصل بالعمل لدرجة المثالية وهذا امر طبيعي ولا يمثل مشكلة حقيقية طالما أن النوايا والتدافع من أجل مصلحة الوطن، ولكل إنسان رأيه وطريقته في تحقيق هذه المصلحة، وتبقى سلطنة عُمان هي الغاية الأسمى لكل هذه الجهود ويبقى الثماني هو اساس التنمية وهدفها ومن أجله نرى كل هذه الجهود.

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

ظفار.. أرض اللبان و«التبشير»

د. محمد بن عوض المشيخي *

في عالم مُتغيّر، يُؤمن فيه البعض بالحدادة على حساب الماضي التليد، وذلك بما قد يحمل من جوانب تُوصف بأنها بحاجة إلى تصويب لكي تُناسب العصر. وكلمة «تبشير» تُشير إلى الأنباء الطيبة والتفاؤل والمستقبل الواعد، وهذه نتيجة رائعة؛ فالفكرة ممتازة لتقدمها لمنطقة تفتقد لإرث حضاري، لكن شعار «أرض التبشير» لا يُقارن بأي حال من الأحوال بأرض اللبان وشجرتها التي تُعبّر بكل ما تحمله الكلمة عن المجتمع في ظفار؛ إذ إنّ عقب اللّبان ورواحه الجذابة تُعطر كل ركن من أركان البيوت العُمانية؛ بل عبر العالم من أقصاه إلى أقصاه.

لكن «التبشير» بما تحمله من بشائر الخير والعطاء، يُمكن أن تكون شعاراً لحملة إعلامية لموسم «خريف ظفار ٢٠٢٥»؛ فالترويج للحملة يحتاج من ٣ أسابيع إلى ٦ أشهر لكي تنتقل مضامين تلك الحملة من وسائل الإعلام إلى الجمهور، بينما الترويج للهوية يحتاج لوقتٍ أطول بكثير. ويجب تذكير الجميع أن هناك اختلافاً بين الشعار والهوية، والأخيرة أكثر شمولية، وتتكون من عدة عناصر؛ هي: «مختلف التصاميم والشعارات المرئية- العلامة التجارية (brand) والتي تظهر بها المؤسسة أمام الآخرين والتي تعني الشعار المعتمد».

الكل يُثمن الجهود الجبارة المبذولة من مكتب محافظ ظفار وجميع العاملين في ذلك الصرح العظيم، الذين يُنظر إليه بأنه يضم كوكبة من الشباب الواعد الذين يعملون بلا كليل أو ملل لتطویر ظفار وولاياتها المختلفة، وعلى رأسهم صاحب السمو السيد مروان بن تركي آل سعيد محافظ ظفار، الذي عُرف بإمكانياته القيادية وأفكاره الإبداعية، وقبل ذلك بدمائه خُلقه وإخلاصه، وجهوده الحثيثة لتطوير محافظة ظفار، وجعلها في مقدمة الوجهات السياحية في المنطقة العربية. ولا شك أن نجاح الهوية أو الشعار الجديد من عدمه لا يعني نهاية الطريق؛ فللمجتهد أجران إذا أصاب، وأجر اجتهداه إذا أخطأ.

في الختام.. ونحن على أبواب «خريف ظفار ٢٠٢٥»، فإن أكثر ما تحتاجه المحافظة في هذه الأيام هو تفعيل الخدمات ومشاريع الطرق المنقّذة حالّيّا في مدينة صلالة، ومتابعتها بشكل يومي؛ لكي تُخفّف الاختناقات المرورية التي قد يُسببها قطع أوصال الشوارع التي تخضع حالّيّا للصيانة والتوسّعات الازدواجية للشوارع، والأهم من ذلك كله التعجيل بتنفيذ المشاريع الجديدة، كشق طرق غرب دربات وطريق «هيماء- عُريت» الذي طال انتظاره. كما إن تركيب أحجار الإنترلوک في الأماكن العامة التي يرتادها السياح أمر ضروري؛ إذ إن الأسواق تتحول إلى برك مائية يتجمع فيها البعوض وتسبب تعطلاً في إنسيابية المرور، خاصة في سوق السعادة الذي تم افتتاحه في ثمانينيات القرن العشرين، وهو وجهة للكثير من الزائرين في الموسم السياحي، لذلك أصبح من الضروري اتى لافت من هنا. * أكاديمي وباحث مختص في الرأي العام والاتصال الجماهيري

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

الإشتراقات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٢- فاكس: ٢٤٦٥٢٤٠٤
التوزيع
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٣- فاكس: ٢٤٦٥٢٤٠٤
الطباعة
وزارة الإعلام

الرياضة
محول: ٢١٤ ، ٢١٥
sportdesk@alroya.info
الإعلانات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠١- فاكس: ٢٤٦٥٢٤٤٤
ads@alroya.info

الاقتصاد
محول: ٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥
businessdesk@alroya.info
المحليات
محول: ٢٠٧ ، ٢٠٨
localdesk@alroya.info

رئيس التحرير
حاتم بن حمد الطائي
التحرير
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠- فاكس: ٢٤٦٥٢٤٤٤

الرؤية

يومية شاملة تصدرها مؤسسة الرؤيا
للصحافة والنشر

الخصوري لـ«الرؤية»: منصة «قيمة» تتبنى فكر اقتصاديا تنمويا لتعزيز مفاهيم «المحتوى المحلي» و«القيمة المضافة»



«نعمل على سد الفجوة المعرفية والتطبيقية في مجال القيمة المحلية المضافة»

«السعي لإطلاق مبادرات وتقديم توصيات لتمكين الأداء المؤسسي بالقطاعات العام والخاص»

«المساهمة في تعزيز التعاون بين الكفاءات العمانية لبلورة خطاب اقتصادي موحد»

«الاستفادة من التجارب الدولية للارتقاء بالاقتصاد الوطني»

أعضاء المجموعة على ارتباط بعدة مؤسسات من القطاعين العام والخاص، وسيتم لاحقاً إطلاق شركات رسمية بمجرد تحول (قيمة) إلى كيان مؤسسي معترف به.

ولفت الخصوري إلى أن دعم المجتمع لأهداف «قيمة» يمكن أن يتم من خلال دعم المنتجات والشركات المحلية كأداة لتحقيق المحتوى المحلي، والترويج للمحتوى المحلي عبر وسائل التواصل، والانضمام إلى الجلسات التخصصية والمبادرات المستقبلية.

وعن الخطط القادمة، بيّن: «نستعد لإطلاق سلسلة لقاءات مرتبة مع مختصين وقيادات اقتصادية، بهدف تمكين العاملين في المجال من تحقيق أقصى استفادة، خصوصاً في تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير الكوادر العمانية، كما نعمل على إعداد أدلة مختصرة بلغة مهيبة للمختصين، وتقارير وطني دوري حول توجهات المحتوى المحلي، والمشاركة في تنظيم ملتقى سنوي متخصص في هذا المجال، والسير قدماً نحو تأسيس الجمعية العمانية للمحتوى المحلي رسمياً، وأطالِب الجهات المعنية بتوحيد المصطلحات والمفاهيم، وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من العقود والمناقصات، وتبني حوافز قائمة على أداء الشركات في المحتوى المحلي، وتفعيل مبدأ الشفافية ونشر التقارير حول نسب القيمة المحلية».

واستخلاص التوصيات، وتحديد الدروس المستفادة، ويتم التخطيط لتحويل بعض هذه المخرجات إلى أوراق سياسات أو مشاريع توعوية مستقبلاً.

ويذكر الخصوري أن «قيمة» تتبنى فكراً تنموياً اقتصادياً وطنياً، يركز على تعظيم الأثر المحلي للإنفاق العام والخاص، وتوطيد سلاسل القيمة والإنتاج، والتمكين الاقتصادي للمواطن، وتكريس شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص، مؤكداً: «نهدف إلى توسيع هذا الفكر ليصل إلى صناع القرار، وقيادات القطاعين، والباحثين، والطلاب، والممارسين الاقتصاديين».

ويُفخر الخصوري بفريق العمل قائلاً: «الأعضاء المؤسسون هم نخبة من المختصين في مجالات القيمة المحلية المضافة والمحتوى المحلي، إلى جانب متخصصين في السياسات الاقتصادية والاستثمار والمناقصات، وأصحاب خبرات في قطاع النفط والغاز والصناعة وريادة الأعمال، وكذلك شخصيات أكاديمية ومهنية لها إسهامات في هذا المجال، وتشمل معايير العضوية وجود خبرة مثبتة في مجالات ذات علاقة، والالتزام بالتفاعل والمشاركة، والسعي لتبادل المعرفة».

وعن الشراكات، يوضح: «حتى اللحظة، لا توجد شراكات رسمية مباشرة، لكن هناك تواصل وتفاعل بسيط مع بعض الجهات الحكومية والخاصة، كما أن



للجهات المختصة. أما عن أبرز المحاور التي تركز عليها المجموعة حالياً، فيوضح: «نحن نعمل على توحيد المفاهيم والمصطلحات، وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتوطين وربط التوظيف بالقيمة المحلية، بالإضافة إلى إجراء دراسات مقارنة دولية، مثل تجارب السعودية وأمريكا ونيجيّيا، وتحليل السياسات واللوائح الوطنية». وبيّن أنه يتم طرح نقاشات تخصصية داخل المجموعة في مجالات السياسات الوطنية واللوائح التنظيمية، والتجارب الخليجية والدولية، وتحديات التنفيذ، وآليات الرصد والقياس، إلى جانب قصص وتجارب واقعية من السوق العُماني، مضيفاً: «يتم توثيق هذه النقاشات شهرياً من خلال تقارير احترافية تشمل تحليل المشاركات،

خصوصاً في التنسيق وتكامل الأدوار وفهم المصطلحات والمفاهيم، ومن هنا نضجت الفكرة وبدأنا الترويج لها كمجموعة أو كأول تجمع نوعي يجمع المختصين والمهتمين بالمجال، وبلغ عدد الأعضاء قرابة ٢٠٠ عضو مختص ومنظم حتى الآن، كما تم الاتفاق مع شركة أزل وهي إحدى الشركات الإعلامية، لينم من خلالها تصوير وتحويل الحلقات المصورة، وإدارة منصات المجموعة لنشر الوعي المجتمعي».

ويشير إلى أن الهدف الرئيسي من تأسيس «قيمة» يتمثل في سد الفجوة المعرفية والتطبيقية في مجال القيمة المحلية المضافة في سلطنة عُمان، حيث برزت هذه الفجوة نتيجة تباين الفهم لبعض المفاهيم وغياب منصة موحدة تضم المختصين والمهتمين لتبادل التجارب والمشاركة في صياغة توجهات وطنية خاصة بالمحتوى المحلي، مؤكداً أن هذه المبادرة لتعزيز التعاون بين الكفاءات العمانية لبلورة خطاب اقتصادي موحد يدفع نحو تنفيذ توجيهات حضرة صاحب الجلالة

السلطان هيثم بن طارق- حفظه الله- المتعلقة بتعزيز المحتوى المحلي وتحقيق الأهداف التنموية لرؤية «عُمان ٢٠٤٠».

ويُعرّف الخصوري القيمة المحلية المضافة في السياق العُماني بأنها: «الجزء من الإنفاق الذي يبقى داخل الاقتصاد الوطني نتيجة استخدام عناصر محلية

يقول سلطان الخصوري مؤسس منصة «قيمة»، إنه يسعى لتكون هذه المنصة أول كيان مؤسسي وطني مستقل ومتخصص في تعزيز مفاهيم المحتوى المحلي والقيمة المحلية المضافة وتوفير بيئة معرفية تفاعلية تربط المختصين والممارسين وصناع القرار، لافتاً إلى أنها بمثابة مبادرة وطنية نوعية لتحويل النقاشات التي تدور بين الأعضاء إلى توصيات ومبادرات قابلة للتطبيق، بما يدعم التكامل بين القطاعين العام والخاص.

ويضيف- في تصريحات لـ«الرؤية»- أن الفترة المقبلة ستشهد تحويل هذه المنصة إلى كيان مؤسسي مرخص سواء كجمعية أو مركز وطني، لتكون صوت المختصين ومشاركاً وطنياً في إعداد سياسات المحتوى المحلي، حتى يتثنى لها القيام بأدوار استراتيجية تشمل بناء المعرفة وإطلاق المبادرات وتقديم التوصيات وتمكين الأداء المؤسسي في القطاعين العام والخاص.

وعن بداية الفكرة، يقول الخصوري: «انطلقت فكرة مجموعة (قيمة) من جلسة نقاش خاصة حول المحتوى المحلي بيني وبين ثريا العقبونية إحدى الطاقات الوطنية الملهمة والتي تعمل في مجال القيمة المحلية المضافة في إحدى شركات القطاع الخاص، وخلال هذا النقاش تبلورت ملامح الفجوة،

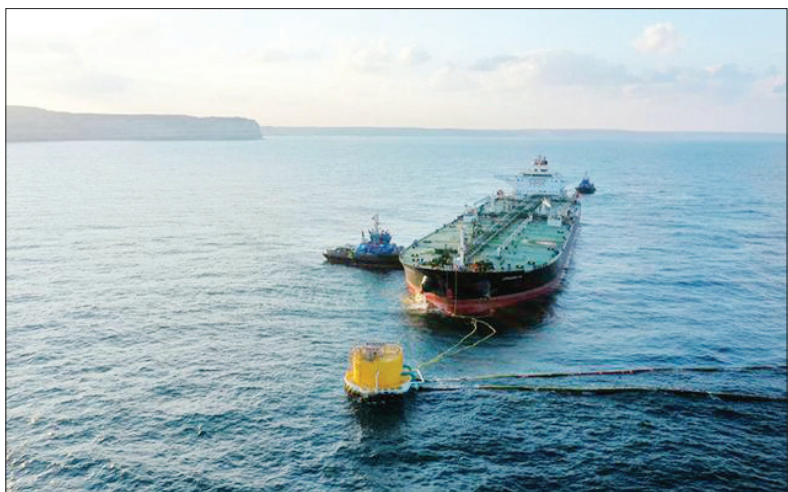
الرؤية- ريم الحامدية

ويضيف- في تصريحات لـ«الرؤية»- أن الفترة المقبلة ستشهد تحويل هذه المنصة إلى كيان مؤسسي مرخص سواء كجمعية أو مركز وطني، لتكون صوت المختصين ومشاركاً وطنياً في إعداد سياسات المحتوى المحلي، حتى يتثنى لها القيام بأدوار استراتيجية تشمل بناء المعرفة وإطلاق المبادرات وتقديم التوصيات وتمكين الأداء المؤسسي في القطاعين العام والخاص.

ويضيف- في تصريحات لـ«الرؤية»- أن الفترة المقبلة ستشهد تحويل هذه المنصة إلى كيان مؤسسي مرخص سواء كجمعية أو مركز وطني، لتكون صوت المختصين ومشاركاً وطنياً في إعداد سياسات المحتوى المحلي، حتى يتثنى لها القيام بأدوار استراتيجية تشمل بناء المعرفة وإطلاق المبادرات وتقديم التوصيات وتمكين الأداء المؤسسي في القطاعين العام والخاص.

ويضيف- في تصريحات لـ«الرؤية»- أن الفترة المقبلة ستشهد تحويل هذه المنصة إلى كيان مؤسسي مرخص سواء كجمعية أو مركز وطني، لتكون صوت المختصين ومشاركاً وطنياً في إعداد سياسات المحتوى المحلي، حتى يتثنى لها القيام بأدوار استراتيجية تشمل بناء المعرفة وإطلاق المبادرات وتقديم التوصيات وتمكين الأداء المؤسسي في القطاعين العام والخاص.

تصدير 17 مليون طن متري من المشتقات البترولية عبر محطة رأس مركز



الدقم- العُمانية

نجحت الشركة العُمانية للصلهاريج «أوتكو» عبر محطة رأس مركز بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في التعامل مع ٤٩١ سفينة منذ بدء تشغيلها في عام ٢٠٢٣، وحتى نهاية أبريل ٢٠٢٥م، واستوردت ما يزيد على ٩٥٠ مليون برميل من النفط الخام، كما صدرت ما يقارب ١٧ مليون طن متري من المشتقات البترولية.

وأكد المهندس سالم بن مروه الهاشمي المدير التنفيذي لشركة «أوتكو»، جاهزية سلطنة عُمان لتكون مركزاً عالمياً للوجستيات الطاقة حيث جاءت هذه الإنجازات نتيجة التزام الشركة بأعلى معايير السلامة والتميز التشغيلي، ما يعزز دورها باعتبارها محوراً رئيساً في ضمان أمن الطاقة لسلطنة عُمان والأسواق الإقليمية والدولية، انطلاقاً من موقعها الاستراتيجي الذي يربط سلطنة عُمان بخطوط الملاحة البحرية في المحيط الهندي، وصولاً إلى أسواق آسيا وأفريقيا وأوروبا.

وقال إن خدمات التخزين الحالية تلبي احتياجات السوق المحلية، وهو ما يدفع التوجه للتركيز على التّسو في أعمال التخزين العالمية، موضحاً أن الشركة وقعت اتفاقية استراتيجية مع شركة «فوباك» الهولندية، إحدى أبرز الشركات العالمية في مجال التخزين، لتحويل الدقم إلى مركز عالمي لجذب أعمال التخزين؛ تماشياً مع توجه مجموعة أوكيو لتأسيس شركة متخصصة في تخزين ومناولة الجزيئات.

8.6% ارتفاعاً في الصادرات غير النفطية إلى 1.6 مليار ريال بالربع الأول

المالي وتعزيز أداء القطاعات الإنتاجية. وتمثل الصادرات غير النفطية ٢٨,٦ بالمائة من إجمالي الصادرات العمانية البالغة ٥ مليارات و٦٩٩ مليون ريال عماني، وتضم قائمة الصادرات العمانية غير النفطية العديد من المنتجات الصناعية والمعادن والبلاستيك ومنتجاتها والآلات والأجهزة الآلية والمعدات الكهربائية ومنتجات الصناعات الكيماوية والصناعات المرتبطة بها.

الصناعات العمانية وتقديم العديد من التسهيلات لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية وتوطين المشروعات وتوفير العديد من المحفزات للقطاع الخاص. كما ينسجم هذا الارتفاع مع رؤية عُمان ٢٠٤٠ وسعي سلطنة عُمان إلى التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط وزيادة الصادرات وتطوير القطاع الصناعي والقطاعات اللوجستية وتحقيق الاستقرار

«كروة» تنتج سيارة جديدة للاستخدام اللوجستي والعسكري



الإقليمية والعالمية، ويسهم في تحقيق مستهدفات التنويع الاقتصادي ويرفع القيمة المضافة للصناعة الوطنية، مؤكداً أن إنتاج المركبات يشكل خطوة مهمة في مسار الشركة نحو التوسع الصناعي والتقني، ويعزز مكانة سلطنة عُمان باعتبارها مركزاً متقدماً لتصنيع المركبات والمعدات التخصصية، مستفيدة من البنية الأساسية المتكاملة التي توفرها المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

وتعدّ شركة كروة للسيارات استثماراً استراتيجياً بين سلطنة عُمان التي يمثلها جهاز الاستثمار العُماني، ودولة قطر ممثلة بشركة النقل الوطنية «مواصلات قطر».

للاستخدامات الخاصة؛ ما يسهم في توسيع باقة منتجاتها التخصصية ودعم توجهها لتلبية احتياجات القطاعات الحيوية المختلفة وقال الدكتور إبراهيم بن علي البلوشي الرئيس التنفيذي لشركة كروة للسيارات، إن تدشين أحدث منتجات المركبات يأتي في إطار الجهود التي تبذلها الشركة لتطوير صناعة السيارات في سلطنة عُمان، وتلبية احتياجات الأسواق المحلية والتصدير للأسواق الإقليمية والدولية، وفرد القطاع الصناعي منتجات جديدة تسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي. وأضاف أن هذا النوع من المركبات يعزز حضور الصناعات العُمانية في الأسواق

مسقط- العُمانية

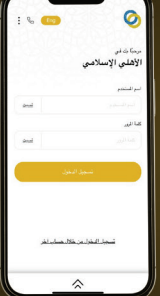
ارتفعت الصادرات العُمانية غير النفطية في الربع الأول من العام الجاري بنسبة ٨,٦ بالمائة لتصل إلى مليار و٦١٨ مليون ريال عماني مقابل مليار و٤٩٠ مليون ريال عُمان في الفترة المماثلة من العام الماضي. ويعكس هذا الارتفاع الجهود المبذولة لتنمية الصادرات العمانية غير النفطية وتشجيع

الدقم- العُمانية

أطلقت شركة كروة للسيارات عبر مصنعها في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، أحدث منتجاتها المخصّصة للاستخدام اللوجستي والعسكري والنقل العام، في إطار شراكها الاستراتيجية مع شركة «إمبيل» والتعاون الفني مع شركة «مان».

وجرى تطوير المنتج بما يتماشى مع احتياجات الأسواق المحلية والإقليمية والدولية، ويعكس قدرة الشركة على مواكبة أحدث التقنيات لتخدم الجهات الحكومية والخاصة، كما يؤكد هذا المنتج التزام الشركة بتعزيز التصنيع المحلي للسيارات في سلطنة عُمان وتوسيع نطاق الابتكار الصناعي لإنتاج مركبات تتواءم مع الطلبات الجديدة التي تلي احتياجات الأسواق. واستعرضت الشركة مجموعة متنوعة من المركبات التي تتمتع بأعلى معايير السلامة والكفاءة، وتلبي احتياجات النقل بين المدن وفي المناطق النائية، بما يعزز دورها في دعم البنية الأساسية لقطاع النقل. وأعلنت الشركة عن استمرار تعاونها مع شركة «آرمود جروب» لتطوير وتصنيع مركبات مخصّصة

الدقم عبر خط أنابيب بطول ٨٠ كيلومتراً يتم من خلاله نقل النفط الخام من رأس مركز إلى المصفاة، وتضم منشآت تخزين الكفاءات العُمانية في قطاع الطاقة اللوجستية وتعزيز هوية الاستدامة لدى الشركة من خلال دعم مشروعات تخزين ومناولة الأمونيا والهيدروجين الأخضر، بما ينسجم مع الاتجاه العالمي نحو الطاقة النظيفة. وأشار إلى أن الشركة تركز في عملياتها على التحول إلى الطاقة النظيفة خاصة في مجالات تخزين وتصدير الأمونيا الخضراء؛ إذ أنجز عدد من الدراسات الأولية لتأسيس بنية متقدمة لتخزين ومناولة وتصدير الأمونيا الخضراء، وتعمل الشركة على تطوير بنية أساسية ذكية مشتركة لخدمات التخزين، وعقد شركات عالمية تمكّن من تبادل الخبرات وتعزيز جهود التطوير، بما يتماشى مع رؤية سلطنة عُمان لتصبح مركزاً إقليمياً رائداً في تصدير الطاقة النظيفة. وتخدم محطة رأس مركز حالياً مصفاة





مدفوعات
وتحويلات أكثر سهولة



معاملات مصرفية
أسرع وأكثر أماناً



واجهة مستخدم
جديدة



لوحة تحكم
خاصة

معاملات مصرفية أكثر كفاءة مع تطبيق الأهلي الإسلامي الجديد



الأهلي الإسلامي

ahli islamic

«العمل» تُكرّم بنك مسقط للتميّز في تعزيز التحصيل الإلكتروني الحكومي ورقمنة المدفوعات

من الاستخدامات الأخرى. وشهد الربع الأول من هذا العام زيادة ملحوظة في عدد المعاملات المُجسّزة من خلال نقاط البيع بنسبة ٣٧٪، وأيضاً تسجيل ارتفاع في حجم المعاملات الإلكترونية بنسبة ١٤٪ وذلك مقارنة بالربع الأول من العام الماضي، مما يعكس الجهود التي يبذلها بنك مسقط في الاستفادة من التقنيات الحديثة لتسهيل إنجاز المعاملات المصرفية للزبائن.

وإضافة إلى ذلك، يمكن للزبائن الاستفادة من خدمة السحب والإيداع النقدي من خلال أكثر من ٩٠٠ جهاز من أجهزة الصرف الآلي والإيداع النقدي وأجهزة الخدمة الذاتية، وحوالي ١٩٠ فرعاً من الفروع المنتشرة في كافة ولايات ومحافظات السلطنة.

وأصبحت القنوات الرقمية اليوم عنصراً أساسياً لتسهيل توفير الخدمات المصرفية وتسريع وصولها للزبائن أينما كانوا، وفي هذا الإطار، يخصص بنك مسقط ميزانية سنوية للاستفادة من الأنظمة والتطبيقات التكنولوجية الحديثة والحلول الإلكترونية لتعزيز كفاءة العمليات بهدف توفير بيئة آمنة للزبائن، ومن الخدمات الرقمية التي أنشأها البنك مؤخراً وحدة خاصة للإبداع التكنولوجي (Tech Innovation) تهدف إلى تطوير هذا الجانب في البنك من خلال البحث عن خيارات تعزز من الخدمات الرقمية بطريقة متواصلة ومستدامة، وتوظيف أنظمة متقدمة للكشف عن التهديدات السيبرانية، مما يعزز من الإجراءات الأمنية بشكل كبير مع الاستفادة من هذه الأنظمة في عدد



المختلفة، ونحن سعداء بهذا التكريم من قبل وزارة العمل وبالشراكة والتعاون مع مختلف الجهات الحكومية والخاصة..

المدفوعات إلكترونياً، مشيراً إلى النجاحات التي حققها هذا التعاون في توفير الوقت والجهد تماشياً مع أحدث التوجهات في المجال الرقمي.

كما أشاد بالشراكة الطويلة بين بنك مسقط ووزارة العمل في تنفيذ المشاريع التي من شأنها تسهيل تنفيذ العمليات المالية للارتقاء بجودة الخدمات المقدمة.

بدوره، قدم عبد الناصر الرئيسي مدير عام الأعمال المصرفية للأفراد ببنك مسقط، الشكر للمسؤولين في وزارة العمل على هذه المبادرة بتكريم البنك، مضيف: «نولي أهمية كبيرة للاستثمار في التكنولوجيا الرقمية والأنظمة المعلوماتية الحديثة لتقديم أفضل الخدمات والحلول المصرفية للزبائن، كما نحرص على تعزيز جاهزية قنواته الإلكترونية وأجهزته

مسقط- الرؤية

كرمت وزارة العمل بنك مسقط- المؤسسة المالية الرائدة في سلطنة عُمان- لجهوده وقِيمه في تسهيل عمليات التحصيل الإلكتروني التابع للوزارة، والمساهمة في تسهيل عملية تنفيذ المعاملات المصرفية وتسريعها.

ويأتي مشروع التحصيل الإلكتروني الذي تنفذه الحكومة تماشياً مع سياسة التحول الرقمي للارتقاء بمستوى الأداء الحكومي وتقديم خدمات تتسم بالجودة والكفاءة تسهلاً للمستفيدين من هذه الخدمات.

وأعرب محسن بن سيف المعمرى المدير العام للشؤون الإدارية والمالية بوزارة العمل، عن شكره للجهود التي يبذلها بنك مسقط في تنفيذ مشروع تحصيل

«الوطنية للتمويل» تُعزّز محفظتها الاستراتيجية عبر «ودائع الشركات الثابتة ذات العائد المرتفع»



ريال عُماني، تُوفّر ودائع الشركات الثابتة من الوطنية للتمويل حلاً مثاليًا يجمع بين سهولة الاستخدام ومرونة التكيف، ولدعم التخطيط المالي المُصمم خصيصاً للشركات، تتيح الشركة خيارات متعددة لدفع الفوائد، تشمل: شهرياً، ربع سنوياً، نصف سنوياً، سنوياً، أو عند استحقاق، مما يُمكن الشركات من مواءمة عوائدها مع احتياجات التدفق النقدي الخاصة بها.

وبفضل أسعار الفائدة التنافسية والعوائد الجذابة، تُعد هذه الودائع أداة فعالة للحفاظ على رأس المال وتوليد الدخل، مما يُعزّز من القيمة الاستثمارية للشركات.

استثمارية مستقرة ومنظمة أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، وتُمثّل الودائع الثابتة للشركات التي تقدمها الشركة الوطنية للتمويل خياراً موثقاً لحماية رأس المال وتحقيق عوائد ثابتة، وباعتبارنا الشركة الرائدة في مجال التمويل على مستوى سلطنة عُمان، فإنّ مكانتنا الراسخة وسمعتنا المتميزة والتزامنا بتقديم أفضل مستويات الخدمة تجعلنا في موقع مثالي لتلبية احتياجات عملائنا من الشركات، ويجسّد هذا المنتج التزامنا بدعم الشركات بالأدوات المالية الضرورية لاتخاذ قرارات استراتيجية تعزز من مرونتها واستدامتها على المدى البعيد.»

ومع حد أدنى للاستثمار يبلغ ٥,٠٠٠

مسقط- الرؤية

تُواصل الوطنية للتمويل- الشركة الرائدة في قطاع التمويل بسلطنة عُمان- التزامها بتقديم حلول موثوقة وموجهة نحو النمو لعملائها من الشركات. وتُعدّ الودائع الثابتة التي تقدمها الشركة أداة استثمارية آمنة ومنظمة، صُممت خصيصاً لتلبية المتطلبات المالية الاستراتيجية للشركات، إذ يوفر هذا المنتج وسيلة فعالة لنمو رأس المال، مع الحفاظ على المرونة المالية.

وتُقدم ودائع الشركات الثابتة من الوطنية للتمويل حلاً مثاليًا لإدارة التدفقات النقدية قصيرة الأجل، والاستراتيجيات المالية طويلة الأجل، ومع خيارات فترة استحقاق مرنة تتراوح بين ٣ و ٦٠ شهراً، صُمم هذا الاستثمار عالي العائد بخبرة لتلبية الاحتياجات المتنوعة لمجموعة واسعة من الشركات، بما في ذلك شركات المساهمة العامة (SAOGs) وشركات المساهمة المغفلة (SAOCs) والشركات ذات المسؤولية المحدودة (LLCs) والشركات والصناديق الائتمانية وصناديق التقاعد والمؤسسات الحكومية.

وقال طارق بن سليمان الفارسي الرئيس التنفيذي لشركة الوطنية للتمويل: «بالنظر إلى التغيرات المتسارعة في المشهد المالي اليوم، أصبحت الحاجة إلى حلول

بنك نزوى يشارك في تمويل أكبر مشروع لإنتاج مراكز النحاس في عُمان



على التزامنا بتقديم حلول مصرفية إسلامية تدعم النمو الصناعي، مع الالتزام بمبادئ الاستدامة والشفافية.»

وأضاف: «تُجسّد هذه المبادرة رؤيتنا لعُمان كقوة تنافسية ناشئة في سوق المعادن العالمي، لا سيما في القطاعات التي يقودها التحول نحو الطاقة النظيفة والتقدم التكنولوجي، وبصفتنا مؤسسة مالية إسلامية رائدة، نواصل تطوير حلول تمويلية مبتكرة تتماشى مع الأولويات الوطنية، وتسهم في ترسيخ مكانة السلطنة على الساحة الاقتصادية العالمية.»

ويُمثّل مشروع مُركّزات النحاس التابع لشركة نزوى للتعدين الثّقاء استراتيجيًا بين الإمكانيات الطبيعية والابتكار المستدام، ويهدف إلى دعم رؤية عُمان في أن تصبح مركزاً إقليمياً رائداً في إنتاج مُركّز النحاس، تلبيةً للطلب العالمي المتزايد على هذا المعدن الحيوي، الذي يُعدّ عنصراً أساسياً في البنية التحتية للطاقة المتجددة والإلكترونيات المتقدمة.

وينطلق المشروع من نهج يركّز على مبادئ الاستدامة، حيث يتميّز بنظام تصريف صفري

للشوائل، إلى جانب اعتماد تقنيات متطورة لإدارة النفايات، بما يتماشى مع التزامات بنك نزوى في مجالات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، وميثاقه للتمويل الأخلاقي. ومن خلال هذه الشراكة، يُسهم بنك نزوى في تطوير أصول تعدين عالية القيمة توازن بين متطلبات السوق العالمية والأولويات الاقتصادية والاجتماعية المحلية، كما يهدف المشروع إلى خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودفع عجلة النمو الاقتصادي الشامل في المجتمع.

وتُسلّط مشاركة بنك نزوى في هذه الصفقة التاريخية الضوء على سمعته المتنامية كشريك موثوق للمبادرات التحويلية ذات التأثير العالي في القطاعات ذات الأولوية، ومن خلال مساهمته المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في أكبر مشروع لإنتاج مركّزات النحاس في سلطنة عُمان، يُعزّز البنك هيكله ماليًا مرناً يُراعي مبادئ إدارة المخاطر، ويدعم التوسع الصناعي، بما يتماشى مع متطلبات التنمية الوطنية بعيدة المدى.

مسقط- الرؤية

أعلن بنك نزوى- البنك الإسلامي الرائد والأكثر موثوقية في سلطنة عُمان- مشاركته في اتفاقية تمويل مشترك لدعم تطوير أكبر مشروع متكامل لإنتاج مراكز النحاس في السلطنة، تقوده شركة مزون للتعدين التابعة لشركة تنمية معادن عُمان. وتُعزّز مساهمة بنك نزوى، البالغة ٢٥ مليون دولار من إجمالي التمويل المشترك البالغ ٢٧٠ مليون دولار أمريكي، التزامه بدعم المشاريع الوطنية التحويلية من خلال حلول تمويل متوافقة مع الشريعة الإسلامية. وقد جرى توقيع الاتفاقية رسميًا خلال منتدى «روابط» المرموق، الذي استضافه جهاز الاستثمار العُماني، إذ تُبرز هذه الخطوة الثقة المستمرة للبنك في قطاع التعدين كمحرك للنمو المستدام، إلى جانب التزامه الأوسع بتمكين الاستثمارات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، بما يُسهم في تحقيق أهداف رؤية عُمان ٢٠٤٠.

وقال سيف الرواحي مساعد مدير عام الاستثمار والخزينة والخدمات المصرفية الحكومية والتمويل التجاري في بنك نزوى: «مشاركتنا في هذه الاتفاقية التمويلية الاستراتيجية تُجسّد حرصنا الاستراتيجي على أن نكون في طليعة مسيرة التحول الاقتصادي في سلطنة عُمان، وننظر بنك نزوى إلى قطاع التعدين كإحدى الركائز الحيوية لأجندة التنوع الاقتصادي في السلطنة، لما يوفره من فرص استثمارية واعدة ومردودات اقتصادية ذات قيمة مضافة على مستوى الاقتصاد الوطني بأسره، ويُعدّ تمويلنا لهذا المشروع دليلاً واضحاً

افتتاح «معرض عُمان للطور» بمشاركة 100 دار محلية وعالمية.. الخميس



عُمان للطور بهذه الرحلة من الأرض إلى الزجاجة، مقدّماً لعشاق العطور منصة مثالية للتسوق من أبرز دور العطور الإقليمية..

وفتتح المعرض أبوابه يومياً من ٢٩ مايو حتى ٢ يونيو من الساعة ١٢ مساءً حتى ١٠ مساءً، في القاعة رقم ١ بمركز عُمان للمؤتمرات والمعارض.

من البلبان إلى السور الدمشقي، إلى جانب فرصة مثالية لاقتناء عطور وبخور، وزيتون حصرية.

وقال المهندس سعيد الشنفرى الرئيس التنفيذي لمركز عُمان للمؤتمرات والمعارض: «لنظامنا شكلت المكونات الطبيعية العُمانية جزءاً أساسياً من عالم العطور، ويحتفي معرض

مسقط- الرؤية

يستضيف مركز عُمان للمؤتمرات والمعارض معرض عُمان للطور، في الفترة من ٢٩ مايو وحتى ٢ يونيو المقبل، إذ يجمع الحدث أكثر من ١٠٠ دار عطور إقليمية وعالمية مرموقة، من بينها الماجد للعود، دخون، جنيد، لوتاه، سفر، أحمد المغربي، عبدالصمد القرشي، والشيخ سعيد، بالإضافة إلى مشاركات لأول مرة من سندريو للطور من (الإمارات) وإمبورتال عود من (تايلاند).

وشهدت نسخة العام الماضي أكثر من ٢٠ ألف زائر استكشفوا أحدث العطور، كما أنه من المتوقع أن يكون عدد زوار هذا العام أكبر من العام الماضي، نتيجة للطلب المحلي المتزايد على العطور الأصلية والمبتكرة.

وتزامناً مع قرب عيد الأضحى، يوفر المعرض للزوار رحلة حسية عبر روائح عُمان الشهيرة،

ضمن مشروع «سوق صلالة للمركبات»

«المها» توقع اتفاقية استثمارية لتطوير محطة متكاملة في ظفار

احتياجات الأهالي والسياح وزوار المحافظة وسائقي المركبات من الاستفادة من مختلف منتجات الوقود وزيتون المحركات. وأوضح فيصل بن علوي الذيب، أن مشروع صلالة أوتو سيتي بمحافظة ظفار يضم نسجياً متكاملًا من مختلف المكونات الخدمية الأساسية والمساندة لنجاحه، وذلك وفق تصميم متناسق وعصري حديث متناغم مع متطلبات المرحلة ويتحقق معها الأهداف الحيوية المرجوة. وأشار إلى أن حق الانتفاع للمشروع مدته ٢٥ سنة قابلة للتجديد للمدة نفسها، والمشروع عبارة عن سوق صلالة للسيارات وهو المكان المخصص رسمياً من بلدية ظفار لعرض وبيع كافة المركبات والسيارات على أرض الانتفاع بموجب إدارة وتشغيل المنتفع لصالح شركة الأمل الدائم

العالمية. وتابع فيصل الذيب قائلا: «نسعى إلى تطوير وبناء مشروع يكون له الأثر الاقتصادي في حل أزمة الانتشار العشوائي لبيع السيارات في مدينة صلالة من جهة، وبيع السيارات للأسواق المحلية والإقليمية المجاورة من جهة أخرى، ولكونه مشروعاً متكامل فيه بيئة سوق السيارات وخدماته المتكاملة تحت سقف واحد سيضيف مزيداً من السهولة والارتياح للعملاء». ويقع المشروع الحالي على قطعة أرض رقم (٦٢) بمربع (د) بشرق منطقة البورش الصناعية بولاية صلالة، على مساحة إجمالية قدرها ٥٣,٠٠٠ متر مربع. ويقع المشروع في قلب مدينة صلالة وعلى شارع سهمم التجاري بشرق المنطقة الصناعية وإلى الجنوب من المشروع السياحي الكبير المسمى مشروع بوليفارد الرذاذ.

صلالة- الرؤية

وقعت شركة المهال لتسويق المنتجات النفطية اتفاقية استثمارية مع شركة الأمل الدائم العالمية للتجارة، لتطوير محطة متكاملة الخدمات ضمن مشروع سوق صلالة للمركبات محافظة ظفار. وقع الاتفاقية من جانب شركة المهال لتسويق المنتجات النفطية المهندس حمد بن سالم المغدري الرئيس التنفيذي، ومن جانب شركة الأمل الدائم العالمية للتجارة فيصل بن علوي الذيب.

وقال المهندس حمد بن سالم المغدري إن هذه الاتفاقية تأتي ضمن استراتيجية الشركة بهدف توسعة وانتشار شبكة محطاتها الهادفة إلى تقديم خدمات ومنتجات متكاملة وجودتها عالية في مختلف المحافظات، وتلبية



توسعة شبكة الفروع إلى 28 فرعًا في أنحاء السلطنة

العمري لـ «الرؤية»: 899.7 مليون ريال أصول «ظفار الإسلامي»..

واستراتيجيتنا تستهدف ريادة الخدمات المصرفية الإسلامية في عُمان

«نسعى لأن نكون النافذة المصرفية الإسلامية الأولى في عُمان

«23% زيادة بودائع العملاء إلى 691.04 مليون ريال

«724.19 مليون ريال عُمانى إجمالي محفظة التمويل بنمو سنوي 7.7%

«الرقابة الشرعية تعمل على ضمان توافق المنتجات مع أحكام الشريعة الإسلامية



الرؤية- سارة العبرية

أكد عامر بن سعيد العمري القائم بأعمال الرئيس التنفيذي لظفار الإسلامي، أن النافذة الإسلامية تواصل تحقيق النمو المُستدام في مختلف مؤشراتها المالية، مستفيدًا من استراتيجيات واضحة تهدف إلى تعزيز مكانته كأحد أبرز مقدمي الخدمات المصرفية الإسلامية في سلطنة عُمان.

وأوضح العمري- في تصريحات خاصة له- «الرؤية»- أن ظفار الإسلامي يسعى إلى تحقيق رؤية طموحة تشمل التوسع في شبكة الفروع، وتطوير الخدمات الرقمية، وطرح منتجات مصرفية مبتكرة تلبي احتياجات مختلف شرائح المجتمع، مع الالتزام بأعلى معايير الشريعة الإسلامية، لافتًا إلى أن ظفار الإسلامي من أسرع نوافذ الخدمات المصرفية الإسلامية نموًا في سلطنة عُمان، ويسعى ليكون النافذة المصرفية الإسلامية الأولى في عُمان من خلال التوسع في شبكة الفروع، وتطوير الخدمات الرقمية، والمنتجات المبتكرة التي تخدم كافة شرائح المجتمع.

نمو سنوي

وقال العمري إن ظفار الإسلامي حقق العام الماضي نموًا كبيرًا من حيث محفظة التمويل والأصول ودائع الزبائن؛ إذ سجلت محفظة التمويل الإجمالية نموًا بلغ ٢٧.٧٪، لتصل إلى ٧٢٤.١٩ مليون ريال عُمانى مقارنة بـ ٦٧٢.٠٩ مليون ريال عُمانى في عام ٢٠٢٣، ومُما إجمالي أصول ظفار الإسلامي ١٠.٢٤٪ ليصل إلى ٨٩٩.٧٦ مليون ريال عُمانى، كما ارتفع إجمالي ودائع الزبائن بنسبة ٢٣٪ لتصل إلى ٦٩١.٠٤ مليون ريال عُمانى مقارنة بـ ٥٦٠.٢٥ مليون ريال عُمانى في عام ٢٠٢٣.

الشريعة الإسلامية

وحول ضمان توافق المنتجات والخدمات مع أحكام الشريعة الإسلامية، بين العمري أن ظفار الإسلامي لديه هيئة رقابة شرعية مستقلة تضمن توافق المنتجات والخدمات مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتتكون هذه الهيئة من ٥ أعضاء يمثلون الخبرة الطويلة التي تؤهلهم لضمان الشفافية والحوكمة في عملها.

وأكد العمري أن ظفار الإسلامي استطاع توسعة شبكة فروعه لتشمل ٢٨ فرعًا موزعة في جميع محافظات سلطنة عُمان، ليقدم

من خلالها منتجاته لكافة شرائح المجتمع ابتداءً من الأطفال، والفُصّر إلى الشباب والسيدات، إضافة إلى تقديم الاستشارات المالية والاستثمارية للشركات ورواد الأعمال. ولفت إلى أن تطوير الكثير من الخدمات والأنظمة وترقية البنية التكنولوجية للخدمات خلال السنوات الماضية، ومواصلة العمل لتطوير الخدمات التي تهّم الزبائن بالدرجة الأولى. وقال العمري: «تطبيق ظفار الإسلامي عبر الهاتف النقال يوفر تجربة مصرفية رائدة على مدار الساعة؛ حيث يُمكن الزبائن الاستمتاع بالخيارات المتنوعة من الخدمات والحلول المالية الرقمية الذكية والمتكاملة والتي تم تصميمها بعناية تامة لأدق التفاصيل لتوفر للمستخدم خيارات مصرفية مبسطة ومريحة، كما يتم تحديث وتطوير التطبيق باستمرار وإدراج خدمات وميزات جديدة لتلبي احتياجات الزبائن وتتناسب مع تطلعاتهم، علاوة على اتباع ظفار الإسلامي لأنظمة حماية شاملة توفر لمستخدمي التطبيق معايير أمنية عالية تضمن لهم راحة البال، وذلك بهدف إثراء التجربة المصرفية لزبائن ظفار الإسلامي وتسهيل حصولهم على خدمات مصرفية مبسطة وسريعة وآمنة».

احتياجات السوق العُمانى

وأضاف أنه في جانب المنتجات الإسلامية التي تم تطويرها مؤخرًا لتواكب احتياجات السوق العُمانى، فإن خدمات ومنتجات ظفار الإسلامي تتميز بالحداثة والتنوع؛ إذ تغطي كافة المتطلبات التي يحتاجها كافة شرائح المجتمع. وقال: «وجدنا الطلب يتزايد من قبل المواطنين خاصة صغار المستثمرين على المنتجات الإسلامية المتعلقة بالاستثمار مثل الصكوك الإسلامية، ولذلك قام ظفار الإسلامي بطرح الكثير من المنتجات التي تلبي هذه الاحتياجات، وهناك منتجات جديدة قيد التطوير حاليًا، وأخرى سيتم إطلاقها خلال الفترة القادمة وهي تستهدف صغار المستثمرين نظرا لعودتها الجيدة وتوافقها مع الشريعة الإسلامية».

وأضاف العمري أن ظفار الإسلامي يواصل العمل على عدد من المشاريع، مثل حملات التوعية العامة، لرفع مستوى الوعي بالصيرفة الإسلامية بشكل عام، وكذلك الحلول المالية والخدمات والسلع الذي يقدمها البنك؛ بهدف جذب زبائن جدد، إلى جانب توفير منصة للتواصل بين الزبائن الحاليين والمحتملين والاطلاع على خيارات الخدمات

المصرفية الإسلامية والاستفادة منها بشكل أكبر، وتطوير النظام البنكي الرقمي وطرح مجموعة من الخدمات الذاتية الجديدة التي كانت متاحة للزبائن على مدار الساعة، وبذلك يتيح ذلك للمستخدمين إجراء العمليات عبر الإنترنت والهاتف النقال في أي وقت، إضافة إلى الاستفادة من الشبكة الواسعة لأجهزة الصراف الآلى وأجهزة الإيداع النقدي في جميع أنحاء سلطنة عُمان.

دعم الصغيرة والمتوسطة

وحول استهداف فئة الشباب وأصحاب الأعمال من خلال منتجات التمويل الإسلامي، أوضح العمري أن: «ظفار الإسلامي يدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال من خلال محفظة التمويل، وتقديم الاستشارات الفنية لهم؛ مما يساعدهم في تحقيق طموحاتهم وتطلعاتهم، والتوسع والنمو في أعمالهم».

وتحدث العمري عن الاستثمار المباشر للصيرفة الإسلامية في مشاريع التنمية المستدامة أو المسؤولية المجتمعية، قائلًا: «إن ظفار الإسلامي ساهم في تمويل العديد من المشاريع التنموية في قطاعات التعليم

والنفط والغاز ومشاريع البنية الأساسية، والآن وفي ظل مساعي الحكومة في التحول نحو «الاقتصاد الأخضر»، وتحقيق الحياد الكربوني بحلول ٢٠٥٠، يهتم ظفار الإسلامي اهتمامًا كبيرًا بالبعد البيئي والتوافق مع المعايير البيئية؛ إذ يقوم عدد من المختصين حاليا بإجراء دراسة لوضع خطة للاستدامة البيئية، وسيكون تنفيذ هذه الخطة على عدة مراحل، كما أن ظفار الإسلامي لديه القدرة والرغبة في المشاركة في تمويل مشروعات الطاقة النظيفة».

وأكد العمري أن مبدأ حوكمة الشركات يُعد عنصرًا مهمًا للمحافظة لتعزيز ثقة كافة الجهات التي تتعامل مع ظفار الإسلامي؛ حيث تُعد الحوكمة والامتثال عناصر أساسية في عمليات ظفار الإسلامي، وتعمل هذه النافذة الإسلامية تحت إشراف هيئة الرقابة الشرعية، والتي تضمن الالتزام الصارم بمبادئ الصيرفة الإسلامية، وتكلف الهيئة بالمصادقة على المعاملات المالية، والموافقة على الاتفاقيات، وتقييم المنتجات الجديدة، وتقديم المشورة الشرعية المتوافقة مع مبادئ الصيرفة الإسلامية، والإشراف على السياسات والمبادرات التسويقية،



تطبيق الهاتف

النقال يوفر تجربة

مصرفية رائدة على

مدار الساعة

منتجات جديدة قيد

التطوير تستهدف

صغار المستثمرين

نعمل على دعم

رواد الأعمال

وتقديم استشارات

فنية لهم

نساهم في تمويل

المشاريع التنموية

الوطنية

وعند الضرورة، تمارس الهيئة سلطتها برفض المعاملات غير المتوافقة مع المبادئ الشرعية، وتوجيه أي دخل غير جائز إلى الأعمال الخيرية، مما يعزز دور ظفار الإسلامي في المسؤولية الاجتماعية. وشدد عامر بن سعيد العمري القائم بأعمال الرئيس التنفيذي لظفار الإسلامي على، استمرار «ظفار الإسلامي» في الاستثمار في المنتجات والخدمات التي يُقدمها لتلبية احتياجات الزبائن وتعزيز تجربتهم، ما يُعُهد الطريق ليكون «ظفار الإسلامي» الرائد في الخدمات المصرفية الإسلامية في سلطنة عُمان، ويساهم في رسم ملامح مستقبل قطاع الصيرفة الإسلامية ودعم أهداف رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

غدا.. انطلاق ورشة عمل وطنية لتحقيق اللامركزية في قطاعي التراث والسياحة بالمحافظات

والتوطن والتشريعات وبناء القدرات ومؤشرات الأداء المشتركة والاحصاء والبيانات والترويج السياحي والاتصال الإعلامي. ويشترك في الورشة ممثلون عن ١١ محافظة إلى جانب ١٧ جهة أخرى من الجهات المعنية إضافة إلى عدد من الخبراء والمختصين في مجالات الحوكمة والتخطيط والتنمية السياحية. وتعتقد هذه الورشة ضمن سلسلة من المبادرات التي تنفذها الوزارة بالتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين ضمن برنامج معالجة تحديات قطاعي التراث والسياحة الذي يهدف إلى تحقيق تنمية متوازنة وشاملة في مختلف محافظات سلطنة عُمان وتحقيق المستهدفات الوطنية لرؤية «عُمان ٢٠٤٠».



السياحية والخدمات العامة، إلى جانب مرتكزا للممكّنات العامة المرتبطة بجوانب التشغيل



وتتناول الورشة عدداً من الجوانب الحيوية التي تندرج ضمن ٤ مرتكزات رئيسية هي: مرتكز

مسقط- الرؤية

تنظم وزارة التراث والسياحة وبالتعاون مع وحدة متابعة تنفيذ رؤية «عُمان ٢٠٤٠» والمحافظات وعدد من الجهات الحكومية والخاصة، غداً الإثنين، ورشة عمل وطنية بعنوان «معالجة تحديات حوكمة إدارة تنمية التراث والسياحة مع المحافظات»، والتي تستمر حتى الخميس المقبل. وتهدف الورشة إلى تعزيز التكامل المؤسسي مع المحافظات وتحقيق اللامركزية في قطاعي التراث والسياحة، ومعالجة التحديات التي تواجه حوكمة قطاعي التراث والسياحة، وإيجاد حلول شاملة ومستدامة لتطوير المرافق الخدمية السياحية وتمويلها؛ بما يسهم في تحقيق أهداف

التنمية المستدامة ورفع كفاءة الأداء المؤسسي وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

المراسلات: ص.ب ٣٤٣ - الرمز البريدي: ١١٨ - مسقط - سلطنة عمان

البريد الإلكتروني: info@alroya.info هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠ فاكس: ٢٤٦٥٢٤٤٤



خميس العدوى

د. يوسف العطار



دراسة حديثة في السعودية (٢٠٢٥) أظهرت أن دورات التأهيل الزوجي ساهمت في تعزيز الاستقرار الأسري والتوافق بين الزوجين وبالتالي تقليل حالات الطلاق والعنف الأسري.

ارتقي بمستقبلك مع برنامج الماجستير في إدارة الأعمال الرقمية

هل أنتي مستعدة لتحولي مسارك المهني إلى عالم الأعمال المتغير بسرعة؟ انضمي إلى برنامج الماجستير في إدارة الأعمال الرقمية المصمم لتزويدك بالمعرفة والمهارات اللازمة في مجالات التحول الرقمي، والابتكار، والإدارة الاستراتيجية.

لا تفوتي الفرصة لتمتلكي القيادة في عصر الرقمنة. قَدِّمي الآن!



تميز وإبداع لمستقبل واعد

لماذا تختاري برنامج كلية الزهراء للبنات؟

مرونة في التعلم: حضوريا يومي الخميس والسبت ليتناسب مع جدول عملك المزدحم.

مناهج متطورة: اكتسبي أحدث المعارف من نخبة من الأكاديميين والخبراء.

شبكة علاقات عالمية: تواصل مع المختصين والمحترفين من جميع أنحاء العالم.

تطور مهني: اكتسبي المهارات التي يبحث عنها كبار أصحاب العمل.

لغة التدريس: اللغة العربية.

الرسوم الدراسية: خصم يصل إلى 40% للدفعة الأولى.

لن هذا البرنامج؟

المهنيات اللاتي يتطلعن إلى مواكبة التطورات الحديثة.

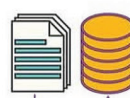
رائدات الأعمال اللاتي يرغبن في الانضمام إلى عالم قيادة الابتكار الرقمي.

الخريجات اللاتي يسعين إلى انطلاقا مميزة في عالم الأعمال الرقمية.

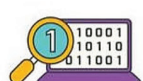
أهم مميزات البرنامج



الحصول على الشهادة خلال ١٨ شهرا.



مشاريع عملية ودراسة حالة واقعية



مواد تعليمية تشمل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة، والتسويق الرقمي، والقيادة الاستراتيجية.

باب التسجيل مفتوح الآن!

قَدِّمي طلبك اليوم وابدأي أولى خطواتك نحو مستقبل أكثر إشراقا.

24512839

91416692

24512809

للتواصل





@ZCW.Official

مدينة العرمان، محافظة مسقط، سلطنة عمان